كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون العام

الضمانات السياسيِّة لحماية حقوق الأقليَّات في العراق

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحثة

بروشه أركان حمه سعيد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

وليد محمد الشناوي

أستاذ ورئيس قسم القانون العام وعميد كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٤م

مقدمة

أولاً: موضوع البحث:

يعتبر وجود أقليات عرقية، أو طوائف، أو مكونات دينية، أو لغوية، أو أقليات عرقية أمراً طبيعياً في المجتمعات ذات التنوع، ويعتمد وجودها على تكوين الدولة التي تتواجد فيها، مثل العراق، وغيرها الكثير من الدول المشابهة. لشعبها ووحدتها الوطنية، ما دامت هذه الأقليات والمكونات والطوائف موجودة وتتعايش وتتناغم مع الأغلبية.

الضمانات الدستورية والقضائية قد لا تكون كافية لحماية الأقليات في العراق ومصر، مما يستلزم إيجاد ضمانة أخرى، وبما أن بعض الدول خلقت بطلاناً في دساتيرها الخاصة، فإنها لا توفر الحماية اللازمة التي تحتاجها، لذلك الملاذ الأخير هي ضمانات للمملكة المتحدة، سواء كانت تلك الضمانات من خلال وسائل أخرى.

ثانيًا: أهمية البحث:

الجانب الأكثر شيوعاً في هذه الدراسة هو الدور الذي تلعبه جميع الدساتير والتشريعات المعمول بها والقوانين التي تحابي الأقليات وحماتها، لكن النقطة المهمة هي تقديم المحكمة العليا في حماية دور الأقليات في حقوق الأقليات الموجودة داخلها وفقاً لها. إلى الاختيار الدقيق للأقليات.

وأهم ظروف هذه الدراسة هي درجة الارتباط بين القضاء الدستوري، والقوانين الصادرة وتوافق الحريات، وصلاحيات المحكمة العليا القادمة في حماية حقوق وحريات الأقليات..

ثالثًا: إشكالية البحث:

تكمُن مشكلة هذا البحث في عدم فاعليّة عمل ومهام المحكمة الاتِحاديّة العليا, ومدى صلاحيّة المحكمة الاتِحاديّة العليا في القيام بدورها في حمايّة الأقليّات الموجودة في العراق, فتتمثل إشكاليّة هذه الدراسة في الأسئلة الآتية:

١/ هل يضمن اختصاص المحكمة الاتِحاديّة المنصوص عليه في الدستور وفي قانونها حماية حقوق الأقليّات؟

٢/ هل يُعد اختصاص المحكمة الاتِّحاديّة مُنظِّم بشكلٍ واضح لحقوق الأقلِّيّات، أم أنّ هناك قصور، وتعارض، وغموض في هذا الجانب؟

٣/ هل قامت المحكمة الاتِّحاديّة العليا بدورها في حماية حقوق الأقليّات؟

٤/ هل الأقليّات المُعترف بهم في دولة ما له كامل الحقوق، أو أنّ هناك تمييز بينهم وبين أغلبيّة الشعب؟

رابعًا: منهجية البحث:

استخدمنا قدر الإمكان الخبرة المقارنة وأسلوب التحليل بين العراق وجمهورية مصر العربية، وتابعنا تطبيق الدستور، وبالإضافة إلى الوصف، أعربنا عن رأينا في القوانين العامة لجميع حقوق الأقليات في العراق. المجلس الاتحادي الأعلى..

وسنقوم في هذه الدراسة بتقسيم الضمانات السياسية إلى مطلبين، الأول يشمل الضمانات السياسية بالوسائل السلمية كالرأي العام، والثاني عبر الوسائل غير السلمية للتعامل مع الضمانات السياسية كالثورة. والتمرد على الاستبداد ..

المطلب الأوَّل
ضمانات سياسيِّة عن طريق وسائل سلميِّة لحماية حقوق الأقليَّات
الفرع الأوَّل
الرأي العام

أولًا: مفهوم الرأي العام:

ظهر الرأي العام لأول مرة في القرن التاسع عشر قبل الثورة الفرنسية، وأصبح مهيمناً بعد انتشار الصحافة والتحرر، عندما ظهرت الصحف كوسيلة لاستهداف الجماعات العنصرية وتعاون البرلمان لخلق وتحديد النتيجة. موقف الرأي العام من القضايا العامة، وحتى وقت قريب كانت معظم المؤسسات تستخدم الرأي العام لتحديد الاتجاه العام في العديد من القضايا [١].

هناك أشياء أخرى يتم مشاركتها بشكل أفضل في مقطع فيديو رائج؛ المعتقدات والتاريخ، القيم، القادة، القيم، القيم، القيم الذاتية، القيم الاجتماعية، التلفزيون المجتمعي، وزارة الاقتصاد والرعاية العامة للمجتمع، وزارة الإعلام والاتصالات، وزارة الثقافة والتعليم، وزارة تكنولوجيا المعلومات والعلوم الاجتماعية والاقتصادية. نفسية [٢].

لقد استحوذ الرأي العام على اهتمام السياسيين والمسؤولين الحكوميين بغض النظر عن معتقداتهم السياسية. وكل منهما يأتي إلى استنتاجاته الخاصة بعد ذلك الاهتمام[٣]، وذلك لأن الرأي العام أصبح عاملاً مهماً في عملية اتخاذ القرار، وتختلف قوة الرأي العام وتأثيره على اتخاذ القرار باختلاف نوع النظام السياسي الموجود في الدول واستراتيجياتها حول كيفية تسخير الرأي العام وتوفير التأثير اللازم بناءً على أيديولوجيتها السياسية[٤].

---

[١] د. أحمد فتحي سرور, الحماية الدستورية للحقوق والحريات, دار الشروق, ط١, القاهرة, ١٩٩٩، ص٢٠.

[٢] د. طه رحلي سعاد, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات, مجلّة الحقيقة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانية, المجلد ١٨, العدد ٢, ٢٠١٩, ص١٤٦-١٤٧.

[٣] جبار صابر طه, النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي, منشورات الحلبى, بيروت, ٢٠٠٩، ص٢٧.

[٤] مفهوم الرأي العام, الوحدة الثانية, ص ١٤, دراسة منشورة على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
< https://www.uop.edu.jo>, last visited: 14-10-2023, time: 7:16 pm.

يعود ظهور الرأي العام إلى الثورة الفرنسية. خلال هذه الفترة، استخدمه السياسيون الفرنسيون لوصف مواقف وأفكار ومصالح كبار رجال الأعمال والصناعيين في فترة ما بعد الثورة. الحربين العالميتين الأولى والثانية[٥]، وعلى الرغم من شعبية المفهوم، فإن الرأي العام، كغيره من نظريات العلوم الاجتماعية، لم يتفق قط على تعريف واحد واسع، خاصة أنه يشبه الفكر الآخر. مثل الأخلاق والعادات والمعتقدات والمعتقدات والمواقف والأحكام والسلوكيات[٦].

تختلف تعريفات مفهوم الرأي العام بين الباحثين، لذلك يصعب العثور على تعريف للرأي العام، حيث أن هناك تعريفات كثيرة للرأي العام، فمثلا (ليونارد دوب) يحدد اتجاهات وموقف الناس تجاه موضوع ما وما يهمهم، إذا كان هؤلاء الأشخاص في مستوى اجتماعي معين[٧]، هو موقف الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية تجاه إحدى القضايا التي تواجههم. يعرف جورج مارتن الرأي العام بأنه الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع المشكلات. القضايا السياسية والاجتماعية، والتي يتم الوصول إليها إلى الجمهور المستهدف، عادة من خلال وسائل الإعلام، ويضاف إليها الانتخابات والأحداث السياسية والداخلية والخارجية في البلاد. إنها مكونة من أفكار ومعتقدات ومواقف. الأفراد والجماعات، فيما يتعلق بمشكلة أو عوامل تؤثر على النظام الاجتماعي، مثل الأفراد والمنظمات والأنظمة، والتي يمكن أن تؤثر على تكوينه من خلال الممارسات الخطابية، والتي قد تؤثر جزئياً أو كلياً على النشاط البشري على مستوى محلي أو محلي. النطاق الدولي والرأي العام. وهذا لا يعني أن الأغلبية أو الأقلية متفقة على أيديولوجية معينة، ولكن الأيديولوجية تكون عامة عندما تتمسك الأقلية بالأغلبية[٨]، وهذا الالتزام لا يعني بالضرورة الأغلبية، أو يقول حسناً للفكرة لأنهم الخوف من الأغلبية، مما يعني أنهم لا يحتاجون إلى إجماع، لكن الرأي العام يعني أن الأقلية يجب أن توافق على إجماع، وبحسب الباحثين في مجال الاتصال

---

[٥] د. رياض عزيز هادي, حقوق الإنسان تطورها–مضامينها–حمايتها, طباعة المكتبة القانونية ببغداد, طبعة جديدة منقحة, بغداد, ٢٠١٩، ص٤٢.

[٦] محمد تهامي, الرأي العام, دراسة منضورة على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
< https://political–encyclopedia.org>, last visited: 14–10–2023, time: 8:28 pm.

[٧] د. رفعت صبري سلمان البياتي, حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي–دراسة تحليلية مقارنة–, دار الفارابي, ط ١, بيروت, ٢٠١٣، ص٨٢.

[٨] د. سرهنك حميد البرزنجي, دراسات دستورية معمقة, منشورات زين الحقوقية والادبية, ط ١, لبنان, ٢٠١٩، ص٥٦.

والسياسة يتم التعبير عن آراء الكثير من الناس. بإجماع الناس مقدماً. لا يمكن ولا يتطلب الإجماع، لكن الرأي العام يتطلب موافقة أقلية على الرأي الذي يؤمن به معظم الناس، ليس بسبب الخوف[٩].

بينما قال الدكتور صلاح الدين فوزي إن الرأي العام هو تفسير للمواقف السائدة في وقت معين تجاه قضية معينة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. هذا التعريف قريب جداً من المحتوى. الرأي العام لأنه يوفق بين وجهات النظر والآراء المختلفة للجمهور. التعريف بالآليات والآليات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان والحريات وتكاملها[١٠].

وفي الدول الديمقراطية تسمح بتداول الرأي العام على نطاق واسع، ولا تعمل الهيئات والمؤسسات العامة بشكل سري وسري. كما تسعى الديمقراطية إلى تعزيز حرية الفكر والتجمع والتعبير بين أفراد المجتمع، من جهة أخرى. وما يخضع للأنظمة الدكتاتورية، بالإضافة إلى الحريات العامة، وهي حرية الفكر، وحرية الصحافة والكتابة، وحرية التعبير. التجمع والإرادة الحرة وما إلى ذلك هي مسائل الرأي العام[١١].هناك أيضاً نوع من الرأي العام، لأنه من الصعب تعريفه، لذلك تجد صعوبة في تفكيكه، ولكن

---

[٩] د. غزوان جبار محمد, مفهوم الرأي العام وتعريفه, محاضرة ألقيت على طلبة كلية الأداب, قسم الإعلام, منشورة على الرابط الإلكترونيّ الآتي:

<https://uomustansiriyah.edu.iq>, last visited: 14-10-2023, time: 7:31 pm.

[١٠] علي قاسم كاظم, ضمانات المحافظة على الحقوق والحريات العامة, دراسات تربوية, العدد ٤٢, ٢٠١٨, ص٢٨٠.

[١١] محمد تهامي, محمد تهامي, الرأي العام, مرجع سابق، ص١١.

نوع الرأي الذي نحصل عليه وما يهمنا هنا هو التقسيم الكمي، لأن الرأي العام ينقسم حسب لمعيار الحجم[١]. وقد تم ضمان حرِيّة الرأي والتعبير عنها في الإعلانات الدوليّة والمعاهدات[٢].

---

[١] أ/ رأي عام ساحق: يقصد به رأي الأكثرية الساحقة للتعبير عن الرضا عند الوصول لاتّخاذ قرار حول قضية من القضايا, فمثلًا موقف المجتمع السوداني المؤيدة لثورة ديسمبر المجيد. محمود عبد العزيز ابو سهيلة, حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي, بدون دار نشر, ١٩٨٥، ص٢٧. ب/ رأي جامع (ائتلافي): يتكون هذا النوع نتيجة لآراء بعض الأقليّات في أي مجتمع تحت ضغط وفي ظروف معينه, وعند انتهاء تلك الظروف تنتهي مهمته, أي هو الذي يمثل الإطار المشترك في القيم والمفاهيم الأساسيّة للمجتمع ويتيح بظهور الرأي الشخصي للأفراد . د. برير الرضي محمد تيراب, أنواع الرأي العام وتقسيماته, ٢٠٢٢, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
< https://portal.arid.my>, last visited:14-10-2023, time: 8:08 pm.
ت/ رأي الأقليّة: وهو عبارة عن رأي مجموعة من الأشخاص لم يظفروا بهذه الأغلبيّة, بينما لرأيهم برغم كونهم أقلية أهميّة كبرى في الحياة الاجتماعيّة والحياة السياسيّة, بشكل لا يمكن إهمال رأيهم أو إنكاره بأي شكل من الأشكال. وائل أنور بندق, الأقليات وحقوق الإنسان, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية, ٢٠٠٥، ص٣٠. ث/ رأي الأغلبيّة: وهي الرأي التي يمثل ما يزيد على نصف الجماعة, فإذا كان حكم الأغلبيّة أمراً مرغوباً فيه, فإن ذلك يعني أن تكون الأغلبيّة هي التي تحكم وأن يكون لدى جمهور الناخبين من المعرفة والفهم ما يمكنهم من اتّخاذ قراراتهم دون أو تكون هذه الأغلبيّة نتاج الدعاية المضللة أو التنسيق والاتّفاق بين الجماعات الضاغطة، أو هدم قدرة الجمهور على فهم الحقائق التي ينبغي أن يكون رأيه بناءً على أساسها. قاسم حسين السعدي, الرأي العام, محاضرات ألقيت على طلبة كلية الأداب, قسم الإعلام, المرحلة الثالثة, جامعة بابل, منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
< https://cdnx.uobabylon.edu.iq>, last visited: 14-10-2023, time: 8:18 pm.

[٢] حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادّة (١٩) منه على حق حرِيّة التعبير والرأي فنص على أن "لكل شخص حق التمتع بحرِيّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود". المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. كما وجاء المادّة (١٩) من العهد الدوليِ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة على التأكيد على هذا الحق, إذ نصت على أن "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة, ولكلّ إنسان حق في حرِيّة التعبير, ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أُخرى يختارها...". المادة (١٩/١-٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
كما وأشار الدستور العراقيِ في دستورها النافذ في المادّة (٣٨) منه إلى حرِيّة الرأي والمقرونة بشرط ألا وهي عدم إخلالها بالنظام العام, فنص على أن "تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرِيّة التعبير عن الرأي بكل الوسائل". المادة (٣٨/أولًا) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

ثانيًا: وسائل الرأي العام:

أ: الأحزاب السياسيّة

وهناك قدر كبير من التنسيق بين الأحزاب السياسية وحماية حقوق الإنسان، حيث تشكل هذه المؤسسة غير الرسمية آلية مهمة للابتعاد بحقوق الإنسان عن كافة أشكال الانتهاكات والانتهاكات. إنها مؤسسة تقوم بالكثير من العمل لحماية حقوق الحكومة. العمل في وظيفة غير رسمية، ويقدم احتياجات الأفراد إلى الحكومة حتى يمكن تلبيتها ضمن مدخلات السياسة العامة[١]،والاستجابة لذلك في مختلف البرامج والخطط، خاصة تلك التي تعزز حقوق الإنسان وتحمي الحريات الفردية والجماعية. مساحة أكبر لتصبح قضية حرجة يجب معالجتها قبل تنفيذ التغييرات. ومن خلال اللقاءات والندوات التي ينظمها، يجند المواطنين في المسيرات والتجمعات الجماهيرية، ويستطيع من خلال صحفه أن يفرض نفسه. باعتبارها آلية مهمة لحماية المصالح الفردية استناداً إلى النصوص والتشريعات الدستورية المحلية، والنصوص والاتفاقيات الدولية[٢].

ولا يستطيع الفرد في المجتمع وحده أن يواجه الجهات الحكومية، أو يقف ضدها إذا انتهكت حقوقها. لذلك، لا بد من وجود أحزاب تقف ضد الأجهزة الحكومية، سواء كانت أحزاب معارضة للحكومة، أو من هم في السلطة. والعمل كمراقبين للهيئات الحاكمة، وذلك في حالة وقوع هجوم. الانتهاكات والتدقيق من قبل الأحزاب السياسية التي تملك صلاحية محاسبة الهيئات الحاكمة، سواء داخل المجالس النيابية أو

فيما أشار الدستور المصريّ لعام ٢٠١٩ المعدل إلى حرِّيّة الرأي, إذ نص في المادّة (٦٥) منه على أن "حرِّيّة الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر". المادة (٦٥) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٩ المعدل.

[١] د. هبة بوكر الدين, الوضع القانوني للأقليات المسلمة في أوروبا, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, ٢٠١٩، ص٧٦.

[٢] قلواز إبراهيم, ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان, بحث منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
<https://www.ahewar.org>, last visited: 18-10-2023, time: 12:53 am

خارجها. . وقد تناقش صحفها ومجلاتها سياسة الحكومة وتكشف عيوبها لتعبئة الرأي العام ضدها، وكذلك إعلام المواطنين بتقصير الحكومة وكشف أخطائها وانتهاكاتها. [١].

ومن المهم توصيف الأحزاب السياسية لتحديد الكتل والمجموعات السياسية التي تؤثر على المشرعين والسلطة. يتم تعريف الحزب السياسي على أنه منظمة سياسية لبعض القوى الاجتماعية ذات أيديولوجية أو أيديولوجية عامة واحدة. اكتساب السلطة أو الاحتفاظ بها. [٢].

إن مفهوم الأحزاب السياسية الحديثة لا يكمن في تعريفها الفلسفي فحسب، بل يكمن أيضاً في أيديولوجية تلك الأحزاب وأهدافها والهدف من تشكيلها في المقام الأول. هناك أكثر من تعريف للحزب السياسي. دراسات أكاديمية في العلوم السياسية. [٣]، ومنها أن الحزب السياسي إما أن يكون تنظيماً قانونياً يسعى إلى التوجه إلى رأس السلطة الحاكمة في النظام الديمقراطي، ويمارس الحكم وفق البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحزب، وإما أن يكون تنظيماً ديمقراطياً. قادرة على متابعة العملية الديمقراطية داخل الحزب من خلال انتخاب أعضائها لمناصب قيادية داخل الحزب ووضع الرؤى والأهداف الإستراتيجية وخارجه ويشارك الحزب في الانتخابات على مختلف المستويات سواء المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية. مجموعة من المواطنين الذين يتبنون رؤية سياسية، وهي رؤية الحزب ونظام الحكم وأدوات الحكم المختلفة [٤].

ولأن الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي تعمل كوسطاء بين الشعب ونظام الحكم، فإن للأحزاب المختلفة دوراً مهماً ومهماً في هذا الشكل من الحكم، وأهمها تمثيل احتياجات ومشاكل المواطنين، و وطرح المقترحات لتنظيمها وتقديمها إلى الجهات الحكومية المختلفة بقانون، وتنظيم حملات توعية

---

[١] د. رفيق السكري, دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية, منشورات حروس برس, ط١, لبنان, ١٩٩١, ص ص ٤٨-٤٩.

[٢] خالد عليوي العرداوي, مدى مطابقة تشريعات الأحزاب السياسية في العراق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان, دراسة منشورة على الرابط الإلكترونيّ الآتي:

<www.fcdrs.com>, last visited: 17-10-2023, time: 12:05 am.

[٣] منى يوخنا ياقو, حقوق الأقليات القومية في القانون الدوليّ العام-دراسة سياسية قانونية-, دون طبعة, دار الكتب القانونية, مصر, ٢٠١٠، ص٩٣.

[٤] محمد خالد برع, حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي العام, منشورات الحلبي الحقوقية, ط ١, بيروت, ٢٠١٢، ص٥٥.

وتثقيف الناخبين حول فلسفة الحزب في رفاهية الدولة. آرائهم وانتخاب ممثليهم في الانتخابات. [١]. قامت العديد من الدول بإدراج الأحزاب السياسية في دساتيرها، مطالبة بحق الانضمام إليها[٢].

---

[١] ليلى ذر لطيف, دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديموقراطي العربي, ٢٠٢٢, بحث منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
<https://marsaddaily.com>, last visited: 16-10-2023, time: 3:02 pm.

[٢] د. فؤاد أعلوان, حقوق الأقليات في دساتير دول الربيع العربي: دراسة مقارنة بين المغرب وتونس ومصر, مركز حرمون للدراسات المعاصرة, ٢٠٢١، ص٧٧. كما أنّ بعضها تعدُّ مجرّد امتداد للتكوينات القبليّة والطائفيّة والعرقيّة, كما وأدى توظيف التنوّع العرقيّ والمذهبيّ في الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ النافذ في إطار الطائفيّة السياسيّة إلى تحويل النظام السياسيّ العراقيّ إلى نظام قائم على المحاصصة السياسيّة, والتي تستفيد منها الأحزاب السياسيّة في تحقيق أهدافها السياسيّة, غير أنّ هذا النظام لا تتوافق مع أساس بناء الدولة الحديثة، والتي تعتمد على المساواة بين المواطنين، فبناء هوية جمعية تخترق جميع الانتماءات المذهبيّة والأثنيّة والدينيّة، وذلك لأنّها ذات بناء واستقطاب مجتمعيّ عاموديّ على حساب الرابط الجمعيّ الوطنيّ. د محمد المصالحة و نوار عاصم ظاويط, الأحزاب السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٥-دراسة تحليلية-, مجلّة اتّحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي, المجلد ٤٤, العدد ٢, ٢٠٢٤, ص ٢١. إذ الدستور العراقيّ في المادّة (٣٩) منه على أن "حرّيّة تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسيّة، أو الانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون". المادة (٣٩/أولًا) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ. فقد تبنى المُشرّع الدستوريّ في دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ نظام التعدُّد الحزبيّ, فنظام تعدد الأحزاب يؤدّي إلى وجود معرضة علنيّة تكون كالمراقب على الحكومة وبالآتي تجبر الأخيرة على احترام الحقوق والحرّيّات, مع القيام بتغيير الحُكّام بأسلوبٍ سلميّ وذلك عن طريق تبادل وتغيير ممثلو الأحزاب المختلفة بناءً على الانتخابات التي تتم كل أربع أعوام. مروج هادي الجزائري, الحقوق المدنية والسياسية وموقف الدساتير العراقية منها, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون, قانون العام, جامعة بغداد, العام الجامعي ٢٠٠٤, ص ٥٧. وهو الذي يكلفه ولكن عند النظر إلى هذه المادّة نرى بأنّ المُشرّع الدستوريّ ترك أمر تنظيم هذه الأحزاب لقانون آخر دون ذكر تلك القانون, ولم ينظمه بشكل دستوريّ, إلّا أنّه وفي عام ٢٠١٥ صدر قانون الأحزاب السياسيّة, والتي تضمّن عدّة مواد, وتأكيداً للمادة (٣٩) من الدستور العراقيّ, نص المادّة (٣) من القانون على أنّ الهدف من هذا القانون هي "تنظيم الأحكام والإجراءات المتعلقة بتأسيس الأحزاب وأنشطتها, وتحقيق مبدأ التعدُّدية السياسيّة والحزبيّة القائمة على الشرعية الدستوريّة, وضمان حرّيّة المواطنين في تأسيس الأحزاب والانضمام إليها أو الانسحاب منها". المادة (٣/أولًا-ثانيًا-ثالثًا) من قانون الأحزاب السياسية العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥. وأشار بوضوح عدم السماح بإنشاء حزب هدفه يكون عمل الفتنة, ففي المادّة (٥) منه نص على أن "لا يجوز تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفيّ أو العرقي أو القوميّ". المادة (٥/ثانيًا) من قانون الأحزاب السياسية العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥. وأيضًا يرفض الأحزاب السياسيّة التمييز, وتأكيداً على ذلك أشار في المادّة (٢٤) منه على أن "يلتزم الحزب وأعضائه باعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة فيها", فإتيان بهذه المادّة تعد تأكيداً من قبل الأحزاب السياسيّة في حماية حق الأقليّات في المشاركة في الأحزاب السياسيّة". المادة (٢٤/رابعًا) من قانون الأحزاب السياسية العراقية رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥. وأيضًا

وقد رأينا أنه على الرغم من أن الأحزاب السياسية لها دور مهم في مراقبة أداء الحكومة وانتقاد سياساتها وقراراتها، إلا أنها بعيدة كل البعد عن القيام بدورها الحقيقي والهدف الأساسي من تشكيلها وهو عيون الشعب والأمة. الجماهير في الحكومة، والوقوف بحزم ضد المظالم التي ترتكب ضد حقوق الناس جميعا دون تمييز بينهم، ولكننا اليوم نرى أن جذور الحزب ضعيفة. والغرض من تحولهم عن هدفهم الأولي هو بناء التحالفات والتعاون مع الحكومة. هدفهم هو اختراق الحكومة وتأمين المناصب والمنافع لأنفسهم، وهو بعيد كل البعد عن الهدف الأساسي.

ب: منظمات المجتمع المدنيّ:

إن حماية المجتمع المدني هي التزام أساسي على الدول، والتي يجب أن توفر الضمانات اللازمة للحقوق المنصوص عليها في الدساتير والقوانين الوطنية، ولكن هذه الحقوق غالبا ما تنتهك لأنه لا حاجة لحماية الأفراد[1]، لذلك ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني المساعدة في التحقيق في هذه الانتهاكات، ومهمة التحقق من التهديدات التي تتعرض لها الحقوق، ويشكل المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات

في مصر أعطت الدستور المصريّ في المادّة (٧٤) منه حق تكوين الأحزاب السياسيّة لجميع المواطنين المصريّين, ورفض أي التمييز قد يحصل لأيّ سببٍ كان، مع عدم جواز حل أي حزب سياسيّ إلّا بصدور حكمٍ قضائيّ, إذ نص على أنّ "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسيّة، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسيّ، أو قيام أحزاب سياسيّة على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساسٍ طائفيّ أو جغرافيّ، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطيّة، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري. ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائيّ". المادة (٧٤) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل في عام ٢٠١٩. ومثل العراق أصدر مصر قانون للأحزاب السياسيّة والتي تضمن عدّة مواد ورفض التمييز تأكيداً للمادة السابقة من دستور المصريّ, فأشار قانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧ في المادّة (٤) إلى أن "عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته وأعضائه أساس ديني أو طبقي أو طائفيّ أو فئوي أو جغرافيّ أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة". المادة (٤/ثالثًا) من قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧. وفي مادة أُخرى رفض وضع شروط تمييزية لأعضاء الأحزاب السياسيّة, فنص في المادّة (٥) إلى أن "...لا يجوز أن توضع شروط للعضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعيّ". المادة (٥/رابعًا) من قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧. مع وضع قيد على نشاطات الحزب السياسيّ, والسماح لهم باستخدام الوسائل التي يساعدهم في توصيل أهدافهم إلى الشعب, حيث نصت في المادّة (٩) مكرراً منه إلى أن "ممارسة نشاطه في حدود قانون من خلال ...استخدام وسائل الاعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة...". المادة (٩ مكرراً/٣) من قانون الأحزاب السياسية المصرية رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧.

[1] د. غسان مدحت الخيري, الرقابة القضائية على القوانين, دار الراية للنشر والتوزيع, ط ١, عمان, ٢٠١٣، ص٨.

والفعاليات والأنشطة، ومؤسسات المجتمع المدني وتشمل المؤسسات القبلية التقليدية والقبائل، مثل الجمعيات والأندية والمنظمات الحقوقية والنقابات[١]، والمنظمات غير الحكومية التي تعتبر جزءاً من المجتمع المدني ووسيلة لتحقيق بعض الأهداف. الأهداف المجتمعية تعمل هذه المنظمات لصالح الدولة و. المستويات الوطنية في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، ضد انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية تستخدم حكومات الولايات مجموعة متنوعة من الوسائل للتأثير على الرأي العام وجذب انتباه المنظمات الشريكة لحقوق الإنسان والحريات لتوفير الحماية الكافية[٢].

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في حماية الدستور وكذلك حماية الحقوق والحريات الفردية. إنهم يمثلون أفضل وسيلة لإحداث التغيير الإيجابي والتعاون مع السلطات لتعزيز الديمقراطية وتحفيز الأفراد على طريقهم. يمكنها الارتقاء بالفرد وتثقيف الأفراد والجماعات بهدف التأثير على السياسات العامة، مع تعزيز مُثُل احترام الدستور وسيادة القانون[٣]، كما يستطيع المجتمع المدني أن يفعل، بفعاليته ومؤسساته، في مواجهة السلطة. إذا كان شخص ما يخالف القانون. فيما يتعلق بالحقوق والحريات، يعمل المجتمع المدني كصمام أمان يتفاعل من خلاله الناس مع حكومة الولاية، وهو مسؤول عن التأثير على الرأي العام وإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي[٤]، وعن النهج الذي يؤدي إلى رفع مستوى الوعي وغرس روح التعاون وإكساب المهارات السياسية والانخراط في النشاط وتبادل الخبرات في مجال الدفاع عن الحقوق والمنافع العامة للجميع، و وفي نفس الوقت تحسين السلوك الفردي من خلال نشر الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة[٥].

---

[١] د. غازي فيصل مهدي, المحكمة الاتِّحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية, مكتبة القانون والقضاء, ط ٢, بغداد, ٢٠١٧، ص٧٣.

[٢] عطاب يونس, دور المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في حماية الحقوق والحريات العامة, مجلّة دفاتر السياسة والقانون, المجلد ١٢, العدد ١, جامعة أحمد دراية, ٢٠٢٠, ص٥٩–٦٠.

[٣] د. علي طاهر الحمود, تركمان العراق: قلق الهوية والاندماج, مؤسسة فريدريش ايربت, عمان, ٢٠٢١، ص٩٦.

[٤] د. عبد العزيز محمد سالمان, الحماية الدستورية لحرية الرأي–في الفقه والقضاء الدستوري, دار الفكر الجامعي, ط ٢, ٢٠١٤، ص٤.

[٥] د. طه رحلي سعاد, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات, مرجع سابق, ص١٥٠.

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بها، وتعتبر وسيلة للضغط على الحكومات لقبول حقوق الإنسان والحريات الأساسية. مؤسسات المجتمع المدني هي حلقة الوصل بين الأفراد والحكومات، وهو ما يعني وجود الإنسان. وتوفر هذه المؤسسات الفرص للأفراد لممارسة حقوقهم. ولذلك، فهو مضمون لحمايتهم. والأهم من ذلك أن وجود هذه المؤسسات غير الحكومية هو دليل على وجود الديمقراطية والتعددية[١]، كما تفعلان. مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تعمل في مجموعة متنوعة من الأدوار باستقلالية محدودة[٢].

كما تضم مؤسسات المجتمع المدني مختلف التدابير التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان بكافة جوانبها وفي كافة الجوانب التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في تعزيز احترام حقوق الإنسان من قبل الحكومات والمجتمع[٣]، وتهدف هذه المنظمات إلى حماية حقوق الإنسان وحرياته. ويتم تحقيق ذلك من خلال عدد من الأنشطة المحلية، والتي تشمل توعية أفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان والحريات والمواثيق الدولية والإقليمية. المخصصة لحماية حقوق الإنسان. وحرياتها، بما في ذلك آليات حماية حقوق الإنسان من خلال الدفاع عن الأفراد والدعوة إلى العدالة والحرية والمساواة حتى يتمكن المواطنون من التمتع بحقوقهم ويتمتعون بحرياتهم[٤]، ويجب على الدولة احترام حرية واستقلال هذه المؤسسات للقيام بمهامها. العمل الذي يقومون به والذي يشمل جميع جوانب الحياة من الاجتماعية إلى ... السياسية والثقافية[٥].

---

[١] د. عامر عياش عبدو و أديب محمد جاسم, دور المؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان–دراسة مقارنة– , مجلّة جامعة تكريت للعلوم القانونية والثقافية والسياسية, العدد ٦, ٢٠١٠, ص ٤–٦–١٢.

[٢] سعيد بن سعدون, المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية, مركز دراسات الوحدة العربية, ط ١, بيروت, ١٩٩٢, ص ٨٤٥.

[٣] إتفاقية حقوق الطفل, لجنة حقوق الطفل, الدورة الحادية والثلاثون, التعليق العام رقم ٢ (٢٠٠٢) لدور المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في تشجيع وحماية حقوق الطفل, ١٦ أيلول/سبتمبر – ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢, ص ٤ , ٥.

[٤] غيداء عبد الكريم جاسم, الحماية الدستورية لحقوق الإنسان والحريات العامة دستور العراق (٢٠٠٥) نموذجاً, بحث مقدم إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة ديالى, ديالى, ٢٠١٧, ص ١٧, ١٨.

[٥] مؤسسات المجتمع المدني, لائحة التعديل الدستوري, نص مسودة الدستور الدائم المقدمة إلى الجمعية الوطنية (الصيغة الأولى), المادة ٤٣, معهد الدراسات الاستراتيجية, ص٢٩٤. توجد في البرلمان العراقيِّ لجنة العمل ومؤسّسات المجتمع

المدنيِّ, فتوجد علاقة ما بين البرلمان ومنظمات مجتمع المدنيِّ, إذ تختص باقتراح التشريعات ودعم الإجراءات التي تكفل تفعيل دورها, فبهذه الطريقة يقلل المنظمات من سن التشريعات المنتهكة لحقوق وحرِّيّات الأفراد فنص في المادّة (١٠٨) منه على أن اللجنة تختص ب"لرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال وخطط وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة ودائرة المنظمات غير الحكوميّة في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء ومؤسّسات الدولة التي تعنى بشؤون مؤسّسات المجتمع المدنيِّ..., وتختص اللجنة بشؤون مؤسّسات المجتمع المدنيِّ ومتابعة سلامة تنفيذ المشاريع والبرامج والخطط الخاصة به وتقييم وتقويم مشاريعها..., ودراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والاتّفاقيات الدوليّة واقتراحات القوانين المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيِّ، أو المسائل التي يقرِّر المجلس إحالتها إليها وفقًا لأحكام هذا النظام". المادة (١٠٧/أولًا(ب)–ثانيًا(ب)–خامسًا) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي. فضلًا عن وجود دائرة المنظمات غير الحكوميّة في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء والمعنية بأمور تسجيل المنظمات غير الحكوميّة, حيث تأسست في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكوميّة عام ٢٠٠٣, بعدها انفصلت إلى مكتب مساعدو منظمات غير الحكوميّة بأمر رقم (١٦) عام ٢٠٠٥, إلى أنه تغير عنوانها إلى دائرة المنظمات غير الحكوميّة بالأمر رقم (١٢٢) لعام ٢٠٠٥ في أمانة مجلس الوزراء, والتي تعتبر حلقة الوصل بين الدولة والمنظمات غير حكومية, فتقوم بدراسات وأبحاث مع الإشراف على عمل المنظمات غير الحكوميّة في الحقل الإداريِّ والفني وإصدار قرارات خاصة فنية بالمنظمات وفقًا لقانون رقم (١٢) لعام ٢٠١٠, مع متابعة واتّخاذ إجراءات قانونيّة في حال انتهاك المنظمات غير حكومية وتجاوزها على بنود الموجودة في القانون. د. علي حسون لعيبي, منظمات المجتمع المدني في العراق في التحولات الديمقراطية, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<http://www.alrafedien.com>, last visited: 17-10-2023, time: 10:46 am.

ولأهميّة دور منظمات المجتمع المدنيِّ حرص المُشرِّع الدستوريِّ العراقيِّ على دعم وتعزيز هذه المنظمات, حيث أشار الدستور العراقيِّ في المادّة (٤٥) منه إلى أن "تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسّسات المجتمع المدنيِّ، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلميّة لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون". المادة (٤٥/أولًا) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ. أما في مصر, ففي سياق إطلاق الاستراتيجيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢١، أعلن الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أن عام ٢٠٢٢ هو عام المجتمع المدنيِّ في مصر، مشيراً إلى أهميّة الدور الذي يقوم به، قائلًا "يأتي المجتمع المدنيِّ كشريك أساسيِّ مهم في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، ونشر ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في جهود مكافحة التطرف والتوجُّهات المناهضة لقيم المجتمع المصريِّ. د. علي الدين هلال, ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر, مجلّة آفاق استراتيجية, العدد ٥, ٢٠٢٢, ص١, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

< https://idsc.gov.eg>, last visited: 18-10-2023,time: 12:26 am

وتناول دستور المصريِّ لعام ٢٠١٤ المجتمع المدنيِّ في عدّة مواد, حيث أكّد في هذه المواد على حق المواطنين في تكوين المنظمات غير الحكوميّة, سواءً جمعيات ومؤسّسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنيّة وعمالية, مع تمتعها بالحرِّيّة والاستقلالية في إدارة شؤونها, وعدم حلها إلا بحكم قضائيِّ, حيث نصت في المادّة (٧٥) من الدستور على أنّ "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسّسات الأهلية على أساس ديمقراطيِّ، وتكون لها الشخصيّة الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرِّيّة، ولا يجوز للجهات الإداريّة التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها

جـــ: وسائل الإعلام:

الإعلام وسيلة لجمع الرأي العام وصانعي السياسات العامة في الدول، بغض النظر عن النظام في المجتمع. من خلال وسائل الإعلام، يستطيع المواطنون أو الرأي العام التعبير عن آرائهم ومطالبهم بشأن آلية السياسات العامة، ويجب على الحكومة ذلك. تعلن عن برنامجها وقراراتها وسياساتها عبر وسائل الإعلام. في الرأي العام، يعتبر الإعلام مصدراً مهماً للرأي العام، فهو ينقل الرأي العام إلى السلطات السياسية، وللرد حاولت السلطات السياسية التأثير على الرأي العام. ليعبروا عن أنفسهم علناً، فيضخون الأحداث في آليتها الإعلامية الوطنية والخارجية مما يؤثر على كافة الجوانب الاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسية. [١].

وفي الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي، تلعب وسائل الإعلام دورا هاما فيه، ولذلك فهي تتمتع بالسلطة والنفوذ على الجمهور، وبالتالي تمكين البناء الديمقراطي وبالتالي العمل كمراقب للأحزاب السياسية والعوامل الاقتصادية[٢],ولا بد من وجود مؤسسات وهيئات ذات رأي عام مستقل وقوي قادر على الإمساك بوسائل إعلامه وفرض إرادته بكل حياد وشفافية وشفافية. ويستطيع الإعلام (المرئي أو المسموع) التأثير على الرأي العام وتثقيفه من خلال كشف كافة جوانب السياسة. والحياة الاقتصادية والاجتماعية في عيون وآذان الناس والجمهور، يتم بثها عبر محطات التلفزيون، أو محطات الإذاعة، أو

إلا بحكم قضائيٍّ. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسّسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريًا أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون". المادة (٧٥) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل في عام ٢٠١٩. وأشار الدستور في المادّة (٧٧) إلى أن القانون هو الجهة المنظمة لنشوئهم, مع ضمان استقلاليتهم, وعدم التدخل بنشاطاتهم, إذ نص على أن "ينظم القانون إنشاء النقابات المهنيّة وإدارتها على أساس ديمقراطيٍّ، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقًا لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنيّة. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإداريّة في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلّا بحكمٍ قضائيٍّ، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها". المادة (٧٧) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل في عام ٢٠١٩.

[١] د. السعيد ملاح، باية بن جدي, الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة, مجلّة البحوث السياسية والإدارية, المجلد ٧, العدد ١, ٢٠١٨, ص ٢٠٣.

[٢] د. عبد السلام ابراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا, مركز دراسات الوحدة العربية, ط١, بيروت, ١٩٩٣، ص٤١.

الصحف، ناهيك عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الأحيان. وعلى الصحافة واجبها في التعبئة العامة، ورصد كل مخالفة أو مخالفة للدستور، وتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وحرياتهم العامة، مما يخلق الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع ككل[١].

ويتحمل المشرع الدستوري مسؤولية الحكومة في ضمان الحق في حرية التعبير من خلال الوسائل المنصوص عليها في المادة، ولكنه مثل الأحزاب السياسية يحظر ذلك، ولكن المنع هنا مختلف لأنه ليس للإخلال بالنظام العام. والأخلاق دون تحديد نوع النظام والأخلاق التي لا يجوز انتهاكها[٢].

في الواقع، ما نراه وما يحدث لنا هو أنه على الرغم من أن الإعلام لديه القدرة على التأثير على ما يحدث في المجتمع، إلا أن ما نراه مختلف لأن الإعلام يعتمد على الأحزاب السياسية، فكل حزب يستخدم الإعلام للقيام بعمله. الشيء الجيد وبالطريقة التي يحتاجها، أي أنه لا يبدو مستقلاً بذاته[٣].

---

[١] د. عقيل محمد عبد، هديل هاني صيوان, الحرّيّات الفكرية في دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥–دراسة في ضمانات القانونيّة والسياسيّة, مجلّة دراسات تاريخية, العدد ١٩, جامعة البصرة كليّة التربية للبنات, العراق, ٢٠١٥, ص ٢٠٩. أشار دستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ النافذ إلى وسائل الإعلام, وذلك بالنص عليها في المادّة (٣٨) منه على أن "تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرِّيّة التعبير عن الرأي بكل الوسائل, حرِّيّة الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر". المادة (٣٨/أولًا–ثانيًا) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

[٢] عباس هادي العقابي, المحكمة الاتّحادية العراقية بين الدور القانوني والتأثير السياسي, مكتبة القانون المقارن, ط ١, بغداد, ٢٠١٩، ص٢٨.

[٣] أمّا في مصر أشار دستورها في عدّة مواد إلى وسائل الإعلام, فأكّد على حرِّيّة الصحافة, فنص في المادّة (٧٠) على أنّ "حرِّيّة الصحافة والطباعة والنشر الورقيّ والمرئيّ والمسموع والإلكترونيّ مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعيّ والمرئيّ والصحف الإلكترونيّة". المادة (٧٠) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٩ المعدل. وفي مادة ثانية رفض مبدأ الرقابة عليهم إلا في الحالات المستثنية, حيث نص في المادّة (٧١) على أن "يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصريّة أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامّة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرِّيّة في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون". المادة (٧١) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٩ المعدل. كما وتقوم الدولة بكفالة مبدأ المساواة وتوفير الفرص لمخاطبة الرأي العام, مع احتفاظ باستقلالية وحيادية المؤسّسات الصحفية, فنص في المادّة (٧٢) على أن "تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسّسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتّجاهات

ومما بينا نستنتج أن النظام الديمقراطي في المجتمعات يقوم على عدد من المبادئ الأساسية، أهمها المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وخلق دولة المؤسسات مع تبادل الحقوق. السلطة بين القوى السياسية من خلال الدستور والقانون على أساس الأغلبية، ولكن مع حماية حقوق الأقليات، ودور الرأي العام يرتبط بالمستوى الثقافي للمجتمع والمستوى المعرفي لدى الناس. المجتمع حول حقوق الإنسان و. الحريات الأساسية وضمانها من قبل الرأي العام الذي يتشكل من خلال التعليم. توعية أفراد المجتمع بمعرفتهم بالأفكار والمبادئ الإنسانية. ومن منظور المسؤولية العامة، يجب إزالة المخاطر المحتملة..

الفرع الثاني

دور وسائل رأي العام في حماية حقوق الأقليَّات في العراق ومصر

للرأي العام تأثير كبير على حياة الأفراد والشعوب. تعتبر أداة لحماية حقوق وحريات الجمهور، إلا أن لها دوراً مهماً في توجيه وتحريك الحكومات والبرلمانات فيما يتعلق بالسياسات الدستورية والبرلمانية. تغيير القانون في الولاية، والتأكد من فعالية الدستور لحماية وحماية حقوق الشعب والأقليات على وجه الخصوص بالطريقة اللازمة لتأمين تلك الحماية..

أولًا: دور الأحزاب السياسيّة في حماية حقوق الأقليّات:

فالعملية السياسية، منذ البداية، كانت منظمة بحسب الكتل الفصائلية. فقد جرت الانتخابات لتعميم الخلافات الطائفية والإثنية تحت تأثير خطابات وبرامج تعبئة السكان في هذا الاتجاه، دون أو في غياب برنامج وطني. . ولأن الأحزاب والأغلبيات تأسست على أساس إيديولوجية عرقية، فقد منعتها من صياغة برنامج وطني[1], تراجع أداء الأحزاب السياسية بعد كل دورة انتخابية، وتضاءلت فرص انتخابها. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الأحزاب السياسية العراقية قد قصرت أنشطتها على مجموعة جغرافية أو عرقية معينة، وشجعت على تشكيل مجموعات الأقليات، وشخصنت القيادة والهيكل الحزبي. لذلك، تم

السياسيِّة والفكرية والمصالح الاجتماعيّة، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام". المادة (٧٢) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٩ المعدل. بالنظر لهذه المواد نرى بأن المُشرِّع الدستوريِّ خص وسائل الإعلام فقط بالصحافة.

[1] ليلى ذر لطيف, دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديمقراطي العربي, ٢٠٢٢, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://marsaddaily.com>, last visited: 16-10-2023, time: 3:02 pm.

تجاهل إنشاء نظام الحزب. كما فقدت الأحزاب ثقة الشعب لعدم قدرتها على إدارة الشأن العام وصياغة السياسات العامة لحل المشكلة السياسية. نظام. تتشكل معظم الأحزاب على أساس الانتماءات العرقية والطائفية والمذهبية الثانوية وليس على أساس الهوية العراقية، مما أدى إلى ظهور التعددية الانتهازية بدلا من التعددية المتناغمة، وهو ما جعل مشكلة العراق مجتمع عواطف وليس مجتمع عواطف. من مجتمع العمل الجماعي، ومجتمع الخلاف السلمي وليس مجتمع المعارضة العاطفية سهلا، والصراع المستمر على السلطة في العراق يديم أزمة النظام السياسي، ويجعله غير قادر على ضمان التوزيع العادل للثروات والموارد، وغير قادر على منح حقوق الإنسان. والديمقراطية، وعدم قدرتها على الاستيلاء على السلطة سلميا، وما يزيد من حدة التوترات بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية والأحزاب المدنية في خلق دولة المؤسسات والدساتير هو اعتماد الأحزاب السياسية على أيديولوجية طائفية إقصائية مختارة، وتهيمن الأحزاب الشيعية على البلاد. ثلاث سلطات. [١].

على سبيل المثال، كان سبب تأجيل الانتخابات البرلمانية في كردستان عام ٢٠٢٢ هو الخلاف بين الفصائل بين الأقليات. مقاعد الأقلية إلى محافظة السليمانية كحل، وبعدها أشار الاتحاد الوطني إلى مناشدة كردستان للمجلس الاتحادي الأعلى للعراق، الذي أصدر حكما في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بإلغاء نموذج الدائرة الانتخابية لبرلمان كردستان مع كافة حصص الأقليات في البرلمان. المجلس التشريعي الإقليمي ردا على القرار الذي اتخذه فبراير ٢٠٢٤، كردستان الديمقراطية. وتعهد الحزب، إلى جانب العديد من الأحزاب الصغيرة، بمقاطعة الانتخابات البرلمانية الإقليمية المقرر إجراؤها في يونيو/حزيران[٢].

وبينما ستستعيد الأقليات بعضاً من حصتها بالاتفاق مع الحزبين الرئيسيين في الإقليم، ستكون الأقليات في العراق الخاسر الأكبر في الأزمة، وقد اتحد الحزبان المسيحي والتركماني ضد الحكم الذي رفع إلى الاتحادي المحكمة العليا في فبراير. ولكن الإجماع لم يدم طويلاً، وما يضيف إلى المشكلة هو أن العراق

---

[١] د محمد المصالحة و نوار عاصم ظاويط, الأحزاب السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٥– دراسة تحليلية–, مجلّة اتّحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي, المجلد ٤٤, العدد ٢, ٢٠٢٤, ص ١٨–٢٠–٢١.

[٢] غريغوري ج. كروتشيك و شيفان فاضل, كيف أصبحت الأقليات في العراق بيادق سياسية لكل من الأكراد والعرب, مقال منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:

<https://amwaj.media>, last visited: 10–7–2024, time 5:14 pm.

لم يقم بإجراء تعداد سكاني منذ عام ١٩٩٧. [١]، وهذا يعني أنه لا يوجد رقم ثابت لحجم كل مجموعة فرعية. على سبيل المثال، التركمان هم ثالث أكبر مجموعة عرقية في البلاد، ومع ذلك، فإنهم يحصلون على مقعدين فقط في برلمان كردستان لعدم وجود أي مقعد. التعداد السكاني بشكل عام، فإن وضع الأقليات في الصراعات العرقية في العراق هش. [٢],إن عدم التوصل إلى حل شامل في المناطق المتنازع عليها مكّن داعش من استهداف معاقل الأقليات. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لوسطاء القوة الوطنية والإقليمية أن يكونوا أكثر حساسية للقضايا المحلية. [٣].

وبالتأمل في إنشاء مجلس النواب المصري لعام ٢٠٢١، نجد أن التنوع هو الأساس والهدف لضمان التنوع وشمول كافة وجهات النظر "تحت القبة" من خلال إشراك الأطراف ذات وجهات النظر المختلفة. ونمت في المجتمع، من خلال تفضيل الأحزاب وحرية الفكر والتعبير في تجسيد حقيقي للدولة المدنية الحديثة، حيث تمثل القائمة الوطنية "من أجل مصر" سابقة حزبية جديدة، وفرصة ثمينة للتعزيز السياسي والسياسي. . والحياة الحزبية في مصر، أمر غير مسبوق، فالقائمة تشمل كل المجالات والأحداث

---

[١] د. سراج الدين شوكت خير الله, دور المحكمة الاتّحادية العليا في العراق في الرقابة على الإنحراف التشريعي, مكتبة القانون المقارن, ط ١, بغداد, ٢٠١٩، ص٨.

[٢] د. سعيد السامرائي, الطائفية في العراق –الواقع والحل–, مؤسسة الفجر, ط ١, لندن, ١٩٩٣، ص٦٦.

[٣] غريغوري ج. كروتشيك و شيفان فاضل, كيف أصبحت الأقليات في العراق بيادق سياسية لكل من الأكراد والعرب, مرجع سابق، ص٢. بينما أدرك المُشرِّع الدستوريّ المصريّ في دستور ٢٠١٤ ما تحدّته الأزمات السياسيّة وتبعاتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة خاصة عقب التحولات السياسيّة الكبرى التي شهدتها الدولة المصريّة في ثورتي ٢٠١١ و ٢٠١٣ وأنه لا سبيل للنهوض بالدولة إلا بكفالة وصون الحقوق والحرّيّات, وأن الأحزاب السياسيّة والتعدُّدية الحزبيّة هما الإطار العام لممارسة الديمقراطيّة, لضمان حرّيّة الرأي والاستماع للرأي الآخر والخضوع لرأي الأغلبيّة في الوجود السياسيّ واحترام حقوق الأقليّة في المعارضة السياسيّة, وذلك كله داخل سياج محاط بالقواعد الدستوريّة والقانونيّة والأخلاقية بهدف النهوض بالدولة في كافة المجالات. د. إبراهيم أحمد عطية خليل, دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية, مجلّة البحوث الفقهية والقانونية, مجلّة علمية محكمة, العدد ٤٥, كلية الشريعة والقانون بدمنهور, جامعة الأزهر, ٢٠٢٤, ص ٢٨٤٨. لذلك نصت المادّة (٥) من دستور ٢٠١٤ المعدل في عام ٢٠١٩ على أن "يقوم النظام السياسيّ على أساس التعدُّدية السياسيّة والحزبيّة، والتداول السلميّ للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرّيّاته، على الوجه المبين في الدستور". المادة (٥) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤ المعدل في عام ٢٠١٩.

والأيديولوجية [1]،كما تمكن من توحيد الأحزاب السياسية في تحالف انتخابي، في الانتخابات البرلمانية، لأول مرة من خلال ضم الأحزاب الموالية والمعارضة في قائمة مشتركة مكنت من مشاركة القوى السياسية الأصغر حجما في البرلمان المقبل وأخذ صوتها، وحدة هذه الأحزاب واتفاقها على خوض الانتخابات النيابية ضمن قائمة واحدة رغم اختلاف وجهات النظر والرأي، وهو ما يعد خطوة إيجابية نحو تعزيز حيوية السياسة والبرلمان، لتعزيز تمثيل جميع الأحداث والأفكار والآراء الجارية. المجموعات. والطوائف تحت قبة البرلمان، وهو حريص على ضم الأحزاب الكبرى، وأحزاب الأغلبية مع الأقلية، والموالين مع المعارضة، لأن التحالف يفتح أبوابه للجميع لبناء مستقبل أفضل لمصر[2].

ثانيًا: دور منظمات المجتمع المدنيِّ في حماية حقوق الأقليّات:

ويتوسع دور المنظمات عبر الدول والمجتمعات، وذلك لتغطية كافة احتياجات ومتطلبات الأفراد في المجتمع. إنها طريقة مهمة لرفع مستوى الوعي وتثقيف المجتمع حول حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

---

[1] د. تامر مصطفى, الصراع على السلطة الدستورية... دور المحكمة الدستورية العليا في السياسة المصرية, دار التدوين للطباعة والنشر والتوزيع, ط ١, لبنان, ٢٠١٧، ص١٠١.

[2] إيمان علي, "القائمة الوطنية" بر الأمان لتمثيل أكبر للأحزاب داخل برلمان ٢٠٢١.. الانتخابات على النظام الفردى تكشف ضمان ٤ أحزاب تمثيل صوتهم من خلالها.. والوفد يحصد ٥ مقاعد من أصل ٢٦ نائبا ممثلا والتجمع يضيف له مقعدا واحدا, ٢٠٢٠, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://www.youm7.com>, last visited: 18-10-2023, time: 8:29.
وعقب انقلاب عام ٢٠١٣، أجرت مصر انتخابات برلمانيّة في عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠, كما أجرت انتخابات رئاسيّة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨. ولم تلعب الأحزاب السياسيِّة أي دور في الانتخابات الرئاسيّة, كما أعطت الانتخابات البرلمانيّة دوراً محدوداً ومقيداً للأحزاب السياسيِّة. حيث أقر قانون الانتخابات الجديد لعام ٢٠١٤ نظاماً انتخابياً مختلطاً يحابي المرشحين الفرديين، ويترك مساحة صغيرة للأحزاب السياسيِّة. وبهذا تم شغل ٤٢٠ مقعد من إجمالي ٥٦٧ بالدوائر الفرديّة، مقابل ١٢٠ مقعد في دوائر متعددة المقاعد، حيث تحصل قائمة الحزب التي تجمع أكبر عدد من الأصوات على جميع المقاعد. لم يكن هناك سوى أربع دوائر هي التي يمكن للأحزاب التنافس عليها، ومما زاد من الأزمات، أن كل قائمة حزبية يجب أن تضم ممثلين عن المرأة والشباب والأقباط والعمال والمزارعين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريِّين المقيمين بالخارج, بينما شغل المعينون من قبل الرئيس المقاعد الـ ٢٧ المتبقية. عبد الرحمن عادل, الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط, ٢٠٢١, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://capitalforum.net>, last visited: 18-10-2023, time: 9:11 am.

وبسبب التأثير المتزايد للعولمة، بدأت هذه المنظمات في الدعوة إلى دعم وحماية حقوق الإنسان[١],وعلى الرغم من افتقار هذه المنظمات إلى الصفة الرسمية، إلا أنها أصبحت موضع اعتراف دولي كبير في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، والذي اعترف بدورها الهام في مسائل تعزيز حقوق القضايا الإنسانية وزيادة الوعي العام بها. بين أفراد المجتمع، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتغيرات نظامه السياسي والاجتماعي، انتشرت هذه التنظيمات[٢].

في العراق كان هناك منظمة الأقليات، والتي تشكلت لتمثل أجزاء من العراق، ومن هنا جاء اسم منظمة الأقليات، واسمها مشتق من الأقليات، ومن المعلوم أن هذه المنظمة لم تأخذ اسم أقليات فقط أقلية صغيرة، بل إن هذا التنظيم كان له تأثير كبير في مجالات الحياة الحضارية والسياسية والاجتماعية والثقافية للجميع شعب العراق. تدعم المنظمة المؤسسات الدستورية وتشجعها لبناء العراق، كما تقوم بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العراقي. تعزيز السلام ومفهوم المواطنة والأمن الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق السكان الأصليين والمواطنين وتعزيز وترسيخ مفهوم الديمقراطية وفق ما تقول الأمم المتحدة إنها صدقت على المبادئ الإنسانية وقوانين الحقوق وعدم التمييز، وتعزيز حقوق الأقليات والشعوب الأصلية، فضلا عن تقديم الدعم اللازم لحماية الهوية الثقافية للأقليات. وتطوير المراكز والمنتديات الثقافية والاجتماعية التي تركز على التاريخ والهوية. الأقليات في العراق، من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق هذا الهدف [٣],ولسعياً للحصول على الحقوق السياسية والثقافية والتعليمية خاصة لهذه الأقليات، باعتبارها تستحق أكثر وطنياً وتاريخياً، ولرفع مستوياتها الثقافية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية للأقليات العراقية، تقوم المنظمة بانتظام بتبادل الخبرات فيما يتعلق بالأقليات مع المنظمات الدولية وفوائد كل ما تقدمه هذه المنظمات يعطي لمساعدة الأقليات. تريد الحكومة العراقية فرض احترام الخصوصية الدينية والوطنية للمجموعات الكبرى. الالتزام بالمعايير

---

[١] د. أحمد وهبان, الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر –دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية–, دار الجامعة والكتب العربية, ط٢, الإسكندرية, ١٩٩٩، ص٧.

[٢] رائد شهاب أحمد, حقوق الإنسان في الدساتير العراقية: الانتهاكات ووسائل الرقابة الفاعلة, مجلّة الجامعة الإسلامية, المجلد ٢٤, العدد ١, العراق, ٢٠١٠، ص٤١.

[٣] أحمد الاشقر, الاجتهادات القضائية العربية في تطبيق اتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان, دون طبعة, السويد, ٢٠١٦، ص٩٦.

الإنسانية والدولية وما تسمح به شريعة السماء بما يحفظ كرامة الإنسان ويرفع مكانة الإنسان إلى المستوى الحضاري والحضاري. [١].

وكما هو الحال في العديد من البلدان التي انتقلت من الصراع إلى الاستقرار والعدالة والحكم الديمقراطي، هناك قضايا قليلة غير حقوق الأقليات. ونتيجة لذلك، جعلت العديد من الحكومات الجديدة تطبيق الضمانات الدستورية للأقليات من بين المهام الأكثر صعوبة. واجه، على سبيل المثال، معهد القانون الدولي[٢].

وفي منتصف التسعينيات، عرفت مصر المجتمع المدني، وجاءت فكرة انعقاده وتنظيمه من النقابات المهنية التي يقودها الإسلاميون، وخاصة نقابات الأطباء والمهندسين[٣].

---

[١] منظمة الأقليات العراقية, الملتقى الإلكترونيِّ, موجود في الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://arabinfomall.bibalex.org>, last visited: 16-10-2023, time: 12:32 pm.

[٢] أحمد ناصر الفيلي, الفيليون الأصالة التاريخية والمواطنة المهدورة, دار اراس للطباعة والنشر, ط١, أربيل, ٢٠١٢، ص٧٣. فمعهد القانون الدوليِّ وحقوق الإنسان يعمل مع شركائه الحكوميين والدوليِّين، والمنظمات غير الحكوميّة من أجل اقتراح حل لمشاكل الأقليّات على أساس كل من المعايير القانونيّة الدوليّة وأفضل التطبيقات العملية في جميع أنحاء العالم, ويجب العمل عن كثب مع قادة الأقليّات والمنظمات لتشجيع توثيق دقيق ومفصل لبيئة حقوق الإنسان والمساعدّة في بناء الإطار القانوني الذي يمكن أن يحمي حقوق الأقليّات. معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان, تقرير منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<http://iilhr.org/apractice.html>, last visited: 18-10-2023, time: 12:42 am
وفي الدورة (٣٥) لمجلس حقوق الإنسان الجارية في جنيف عام ٢٠١٧ زعم المنظمات غير الحكوميّة بأن وقعت انتهاكات تجاه الأقليّات وحقوقهم في العراق جراء العمليات الإرهابية، بالمقابل وردًا عليهم أكد وكيل وزارة العدل على حرص الحكومة العراقيّة لحماية حقوق الأقليّات في سهل نينوى وسنجار، من خلال توضيح رده بعرض الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة لضمان حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والمدنيّة والسياسيّة, مشيرًا إلى أن القوات الأمنية والحشد الشعبي والعشائري والبيشمركة قدمت الكثير من التضحيات في مواجهة الإرهاب, وأكد على الجهد الذي بذله وزارة العدل لحماية حقوق الملكية الخاصة بالأقليّات في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش عن طريق منع أي تصرف بتلك الأملاك وحفظ السجلات في أماكن آمنة. حسين الزهيري, الحكومة العراقية حريصة على حماية حقوق الاقليات, منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://www.moj.gov.iq>, last visited: 16-10-2023, time: 01:01 pm

[٣] المنظمة العربية لحقوق الانسان, المجتمع المدني ودوره في الإصلاح, الندوة الاقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح, ط١, الاسكندرية, ٢٠٠٤, ص ٩٧. فصدر في مصر تقرير من منظمة IMPACT-se الغير الحكوميّة في أبريل/نيسان، حيث قامت منظمة بفحص ٢٧١ كتابًا مدرسيًا من المناهج الوطنيّة، وأصدرت تقريرًا لوصف

جهود وزارة التعليم لعمل إصلاح سنوي لمناهجها المدرسية الوطنيّة، والذي بدأ في عام ٢٠١٨ بالصف الأوّل، ومن المقرر أن ينتهي في عام ٢٠٣٠ بالصف الـــ ١٢. د. أحمد وهبان, الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر –دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية–, دار الجامعة والكتب العربية, ط٢, الإسكندرية, ١٩٩٩، ص١٨٠. ووفقًا لـــلمنظمة عززت كتب المناهج الدراسية المعدلة المفاهيم العامّة للسلام والتسامح، وعلمت مبادئ التعايش والعدالة والمساواة واحترام الآخرين والقيم المشتركة التي تتقاسمها الديانات التوحيدية داخل المجتمع. ولكن وفقًا للتقرير لا تزال الكتب المدرسية التي لم يتم تنقيحها تمثل مشكلة, وفي تقرير آخر صدر في نوفمبر/تشرين الثاني، نشرت منظمة الاهتمام المسيحي الدوليِّ غير الحكوميّة تقريراً بعنوان (٢٠٠٠ عام من الهروب: الاضطهاد المسيحي في مصر)، والتي جاء فيه أن النظام التعليمي في مصر مصمم بطريقة تعزز بشكل فعال وجهة نظر الأغلبيّة السنية للإسلام، وتشجع التمييز ضد الأقليّات الدينية. ولقد قامت الحكومة ببعض التحسينات على مر السنين، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في ظل استمرار المحتوى التمييزي, وتعتبر موضوعات مثل اللغة والدراسات الاجتماعيّة ذات أهميّة خاصة، حيث تحتوي المناهج الدراسية على لغة معادية للسامية، وتمييزية تجاه المسيحيين واليهود والمسلميّن غير السنة. تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣, تقرير منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://eg.usembassy.gov>, last visited: 18-10-2023, time: 11:42

كما وبين ٣ مايو/أيار و٢٥ سبتمبر/أيلول، عقد المسؤولون منتدى الحوار الوطنيِّ بهدف جمع أصحاب المصلحة لمناقشة المسائل السياسيّة والاجتماعيّة, وانتقدت المنظمات غير الحكوميّة الحوار الوطنيِّ باعتباره يخضع لرقابة مشددة, وتضمنت جلسات الحوار، التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان والحرّيّات العامّة، مناقشات تتعلق بحرّيّة المعتقد وقوانين الأحوال الشخصيّة, وأوصى المشاركون في هذه الجلسات بالتنفيذ الفوري للمادة ٥٣ من الدستور التي تقضي بإنشاء لجنة لمنع التمييز, فأحد أسس المساواة في الدستور هو المعتقد الديني, والتي ستقوم بإعداد تقرير عام سنوي عن أنشطتها، بما في ذلك مقترحات للتشريعات المحتملة, كما أوصت المناقشات بـــتجريم خطاب الكراهية، مع الحفاظ على حرِّيّة التعبير, وبحسب منظمة MRGI، فإن عدداً من صفحات الفيسبوك المصريّة تحتوي على منشورات حول بدع الشيعة وكفرهم للإسلام، بالإضافة إلى حملات مكافحة التشيع في مصر, وتضمنت صفحات وسائل التواصل الاجتماعيِّ الخاصة بالمعاهد الدينية الرسمية، منشورات مماثلة، والتي نشرت بسهولة تعليقات مهينة فيما يتعلق بالممارسات الدينية الشيعية، مثل الاحتفالات بيوم عاشوراء. تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣, تقرير منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://eg.usembassy.gov>, last visited: 18-10-2023, time: 11:42

وفي فترة الربيع العربي فلقد بدأ الدور السياسيِّ لهذه المنظمات في تلك الفترة كبيراً للغاية، بل وطاغياً في بعض المواقف، نظراً لما رافق هذه الأحداث من انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الدول من جانب، ولحالة السيولة والضعف التي انتابت أجهزة الدولة، بما فيها الأجهزة الأمنية، من جانب آخر. فالصراعات المسلحة المستمرة في كل من سوريا وليبيا واليمن، ومحاولات الجماعات الإرهابية المتطرفة ترسيخ وجودها والاستيلاء علي السلطة في كل من مصر وتونس. د. محمد شوقي عبد العال, المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بين الغايات المعلنة وآفة التسييس, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg>, last visited: 18-10-2023, time: 1:59 pm

ثالثًا: دور وسائل الإعلام في حماية حقوق الأقليّات:

لا يوجد إطار قانوني يعرف خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام على أنه سلوك إجرامي يهدد السلام، وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية أنشأت مجموعة برمجة تحاول تعزيز السلام، إلا أنها تتجاهل حقائق معالجة مشكلة سوء الإدارة في بعض وسائل الإعلام. وسائل الإعلام، وخاصة وسائل الإعلام. وسائل الإعلام مملوكة لجهات بارزة وتحظى بدعم حكومي وحزبي كبير، ورغم أن بعض هذه وسائل الإعلام خالفت القانون، إلا أنها لم تتم محاسبتها من قبل هيئة الاتصالات والإعلام. باعتبارها الهيئة الرسمية. هناك تأكيد على إصلاح الإعلام والخطاب في العراق، ولدى وسائل الإعلام المهنية المستقلة فرصة أفضل للتأثير بشكل إيجابي على المواقف المجتمعية وتعزيز ثقافة السلام المجتمعي، حيث لعبت المنظمات الدولية العاملة في مجال الإعلام دورا مهما بشكل لا يصدق في العراق. مكافحة خطاب الكراهية في وسائل الإعلام في العراق من خلال دعم وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين المستقلين. إنشاء محتوى إخباري يدعم ذلك الرفاهية، وبناء السلام، وإيلاء اهتمام أكبر للأقليات والفئات المهمشة، ومساعدة الجمهور على فهم القضايا بطريقة مهنية وشفافة. تعتبر المنظمة أداة مهمة جداً من المنظمات الدولية التي تعمل في العراق منذ عام ٢٠٠٨، وساعدت في دعم وتعزيز السلام في المجتمع من خلال مشاريعها العديدة، بما في ذلك مشروع منصة الموصل الإعلامية الذي تم إطلاقه إلكترونياً بعد تحرير الموصل من داعش، بهدف بناء السلام المجتمعي في هذه المناطق بعد الدمار الذي شهدته أجزاء منه[١].

أنشأ العديد من الصحفيين المستقلين منصة لنشر مجموعة واسعة من القصص الكويرية، والتي تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل وسائل الإعلام الرئيسية[٢].

---

[١] جبيري ياسين, حقوق الفئات الخاصة –نساء, أطفال, الأقليات– في الاتفاقيات الدولية, دار الحامد للنشر والتوزيع, ط١, قسنطينة, الجزائر, ٢٠١٧، ص٢٠.

[٢] كما يركز على دور المرأة في تعزيز السلام في المجتمع نظراً للدور المهم الذي تلعبه. تعزيز التضامن خلال فترة سيطرة داعش والفظائع واسعة النطاق المرتكبة ضد الأقليات، وخاصة النساء. ومن بين تلك التي تبرز قصص الصداقة والمساعدة التي حدثت بين النساء المسلمات والمسيحيات والأيزيديات عندما كن مختبئات من المسلمين. عائلات تهرب من... المنظمة، من بين قصص أخرى، أدخلت العمل التطوعي للشباب من خلفيات دينية مختلفة بعد تحرير الموصل، بهدف إحياء الحياة، مثل ترميم الكنائس والكنائس، ونبش الجثث، وما إلى ذلك. كما تغير اسم الموقع من منصة الموصل الاعلامية الى منصة الاعلام العراقي وكان سبب هذا التغيير عندما كتب الموقع الكثير من الاحداث والتجارب واهمها

تأسس موقع إلكتروني يسمى نيبرو للتواصل الاجتماعي عام ٢٠١٦، وكان الهدف من إنشائه هو دعم السلام في المجتمع ومقاومة العنصرية والطائفية والابتزاز وتعزيز مبادئ السلام[١].

نظراً لوجود العديد من وسائل الإعلام في مصر، ففي حالة الأقليات، نادراً ما يتحدث عنها الجمهور ووسائل الإعلام العادية. ومن ناحية أخرى، ظهرت وسائل إعلامية خاصة بالأقليات، والتي يمكن أن تكون صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي، أو. يمكن أن تكون صحفًا شعبية أو صحفًا كبرى أو مواقع شبكية. الإنترنت، والذي قد يكون باللغة الرسمية أو إحدى اللغات المحلية، إلى جانب الوسائط السمعية والبصرية مثل الإذاعة والتلفزيون، سواء الأرضية أو الأرضية. القمر الصناعي، لكنه يستهدف مجموعات صغيرة على وجه التحديد. [٢].

قصص النازحين في الموصل والغربية المناطق إلى جانب سكان وسط وجنوب العراق. منار الزبيدي, وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجًا, مرجع سابق، ص١٣.

[١] وقال مؤسس الموقع سجاد سعدي أن في نيبرو لا وجود لكلمات الفتن والكراهية لأنه وبحسب إعدادات الموقع استطاعوا التحكم بكل الكلمات المحرضة من خلال تشفيرها فضلًا عن سياسة المراقبة الشديدة لأي تمرد أو مشاركة غير صحية يتم تداولها عبر الموقع، كما اعتمد منهجية نشر المقالات والمشاركات التي تدعو إلى السلام وتعزز التعايش السلميِّ. د. رفيق السكري, دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية, منشورات حروس برس, ط١, لبنان, ١٩٩١، ص٢٤. كما وفي السنة الثانية من انطلاق نيبرو، حصل تعاون مشترك مع منظمة دعم الإعلام الدوليِّ يتضمن نشر محتوى إعلامي رصين يهدف إلى محاربة الفكر المتطرف وتعزيز السلم المجتمعي وفسح مساحة واسعة أمام الأقليّات لإيصال صوتهم ونشر آرائهم وأفكارهم. منار الزبيدي, وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجًا, مرجع سابق، ص٢١.

[٢] د. حميد الهاشمي, تكيف الغجر –دراسة انثروبولوجية اجتماعية لجماعات الكاولية في العراق–, دار المدى للثقافة والنشر, ط١, عراق, ٢٠١٢, ص ١٠١.

هذه الوسائط المذكورة سابقًا هي قنوات تجارية ومجتمعية تركز على المعلومات والترفيه. وقد يعيشون في جميع أنحاء مصر أو في أماكن قليلة[١]. وتقوم بالتعبئة السياسيّة بشكل سطحي دون التعمق فيها[٢].

---

[١] مثل أهالي النوبة, وتكون اللغة فيها لغة الرسمية للبلد وليست اللغة الأم التي يمتاز بها تلك الجماعات, وذلك لأن كل قبيلة لها لغتها خاصة بها والتي تكون من المستحيل في أن يستطيع الإعلام استخدامها كلها, كما وتتضمن وسائل إعلام الأقليّات بتغطية المسائل الموجهة للأقليّات, فتشمل قضايا كثيرة مثل التوظيف أو بعض الأمور السياسيّة, مع اهتمامها بموضوع استثمار الهوية الثقافيّة, مثلًا خلال ٢٠٢٠ فترة جائحة كورونا ركزت على القضايا الصحية, أو قد تتعلق مواضيعها الإخبارية بالمجتمع المحليِّ, مع تركيزها على قصص النجاحات المتعلقة بأعضاء هذه الأقليّات, إلى جانب المواضيع المتعلقة بأنشطة التعليم والرياضيات المحليّة والتراث الثقافيّ والأماكن السياحية. د. سارة المغربي, صحافة الأقليات في مصر, دراسة على عينة من صفحات الفيسبوك المعينة بالبدو, أهالي النوبة, أهالي سيوة, دراسة منشورة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://ejsc.journals.ekb.eg>, last visited: 18-10-2023, time: 5:50 am.

[٢]فمثلًا قام جريدة صوت أسوان وهي جريدة مطبوعة لها صفحة على الموقع الأزرق (الفيسبوك) بنشر مقال لرئيس التحرير تحت عنوان "بلا ضرر", والتي بدورها شركت في الكشف عن عدّة حالات من الفساد الإداريِّ في الحكومة المحليّة وأدى بالزج في السجن ببعض الشخصيات العامّة. كما ونجحت صوت النوبة في إطلاق أول قناة نوبية على الإنترنت بتمويل من النوبيين لمساعدتهم إلى وصولهم لأي مكان في العالم. د. سارة المغربي, سارة المغربي, صحافة الأقليات في مصر, دراسة على عينة من صفحات الفيسبوك المعينة بالبدو, أهالي النوبة, أهالي سيوة, المرجع السابق. كما ونشرت الجريدة الرسمية في مصر قراراً من رئيس الوزراء بتسوية وضع ١٤١ كنيسة و٢٣٣ عقاراً مرتبطًا بها, إذ يصل عدد الكنائس التي منحت الوضع القانوني إلى ٢٩٧٣ كنيسة من أصل ٣٧٣٠ طلبًا معلقًا لإضفاء الشرعية على الكنائس, ولم ترد تقارير تفيد برفض اللجنة أي طلبات لتعديل وضع الكنائس غير المرخصة, وبينما قالت بعض الجماعات الأرثوذكسية غير القبطية إن عملية الموافقة استغرقت وقتًا أطول من المعتاد، قال زعماء الأقباط إنهم راضون عن وتيرة موافقات اللجنة وأنهم يتوقعون رؤية انخفاض في أعداد الموافقات للكنائس غير المرخصة سابقًا في المستقبل مع معالجة الحكومة لمسألة تراكم ما قبل عام ٢٠١٧. عامر حسن فياض, الرأي العام وحقوق الإنسان, ط١, بغداد, ٢٠٠٣، ص٥٤. وفي ١ أكتوبر/تشرين الأوّل نشر مركز الأندلس للتسامح ومناهضة العنف تقريراً عن معاملة الأقليّات في وسائل التواصل الاجتماعيِّ، سعيًا إلى مراقبة معاملة الأقليّات الدينية (اليهود والمسيحيين والمسلميّن الشيعة والمسلميّن الأحمديين والبهائيين) في مصر عبر المنصات الإلكترونيّة، ووجد التقرير توسعًا كبيراً في التحريض على الكراهية والاستخفاف بالأديان الأُخرى. كما وأشار التقرير إلى أن خطاب الكراهية الذي يستهدف الشيعة كان الأعلى على فيسبوك، حيث شكلت المنشورات المعادية للشيعة أكثر من ٧٩ بالمائة من منشورات خطاب الكراهية التي حللها المركز، وأعلى نسبة من خطاب الكراهية الديني، أكثر من ٤٥ بالمائة استهدفت اليهود. تقرير عن الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٢٣, تقرير منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

ولا تحدد كل من مصر والعراق كيفية الحصول على الحماية للأقليات وحقوقهم، ورغم أن هذه التدابير تحمي حقوق الإنسان إلا أنها لا تتناول الأقليات تحديدا، بل الحماية من العموم، ورغم أنها خاصة بالأقليات إلا أننا نراها كتأثير طفيف. ونحن نرى أن هذه الحماية تظل بمثابة رسالة الموت للأقليات، ولكننا لا ننكر الجهود المبذولة في بعض الحالات، والتي حاولنا ذكرها عدة مرات.

المطلب الثاني

الضمانات السياسيِّة لحماية حقوق الأقليَّات عن طريق وسائل غير سلميِّة

الفرع الأوَّل

الوسائل غير السلميِّة الإيجابية

أولًا: مظاهرات عامة السلميّة:

إن التظاهر حدث تاريخي في التاريخ الإنساني والسياسي، وأحد أهم الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، استناداً إلى إرادة الشعب، واعترفت به الأنظمة الديمقراطية الحديثة كوسيلة لحرية التعبير ووسيلة للتعبير. وهي وسيلة مهمة لمقاومة أدوات الدولة، لأنه يتم اكتشاف أن السلطة معارضة وليست بالضرورة من نوع ما. النظام السياسي[1]،فكما أن المعارضة يمكن أن تكون من جانب واحد، فإن المعارضة يمكن أن تكون متعددة أيضاً، وهذا الشكل من المعارضة له أهمية قصوى وأهمية في مواجهة السلطة، حيث مارس المسلمون حقهم في التعبير عن أنفسهم شفهياً، أو كتابياً، أو بالتظاهر، أو وإلا سواء من عهد النبي، أو من زمن الراشدة، أو من عهد خلفائنا إلى عصرنا. الآن، لتأكيد الحقيقة أو لإظهارها. أو إرشاد الناس إلى الخير واجتناب المنكر ولم يمنع الإسلام الكراهية أو الاختلاف. وهو حق طبيعي،

<https://eg.usembassy.gov>, last visited: 18-10-2023, time: 11:42.

[1] زكي جعفر الفيلي العلوي, تأريخ الكرد الفيليون وآفاق المستقبل –دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال–, مؤسسو البلاغ, ط١, ٢٠١٠، ص٥٨.

فردياً أو جماعياً، وُضع لبيان الحق والعدل، وتحقيق المصلحة الوطنية، ووزن القضايا، وموازنة المواقف والآراء[١].

وكانت التظاهرات العامة من أهم وأهم وسائل حماية حقوق وحريات الأقليات في ذلك الوقت، وكان ذلك لفعاليتها في إيصال آراء الناس سواء أكانوا من الأكثرية أو الأقلية، على أساس لتصورهم لحالة ومشكلة تهدد حياتهم وتطلعاتهم الأساسية، سواء أرادوا إبلاغ السلطة الحاكمة بالتهديد. موافقة السلطة الحاكمة على أمر يؤثر فيهم، لأن التظاهر السلمي أحدها. أكثر أشكال الاحتجاج شيوعًا، وهي أفضل طريقة من بين طرق أخرى للتعبير عن قضية ما. الشعب هو من يستطيع أن يصل بهذه الاحتجاجات إلى المستوى المنشود. للمظاهرات معاني كثيرة، لكنها متقاربة في المعنى. الرأي الجماعي أو الرأي الجماعي هو قرار الفرد بـــ... قرار محدد مثل التظاهرات عند ارتفاع الأسعار، أو هي أشكال من المشاركة السياسية بهدف التأثير على قرار سياسي في الدولة[٢],وليس هدفها المشاركة في الحكم السياسي كجزء منه، بل كفرصة، وهو ما نراه في الوقت الحالي في الحكومة العراقية التي تضم أحزاب المعارضة مثل حزب التغيير أو حزب المعارضة الجديد حزب الشعب الجديد. الجيل. [٣].

ويحتج المواطنون كرد فعل على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الدولة. ويكشف الاحتجاج أن هناك مظالم في المجتمع، وخاصة في العلاقة بين المجتمع والدولة، وفي بعض الأحيان تنتصر الدولة. وقدرتها على السيطرة أو التأثير، بحيث يصبح الاحتجاج ممارسة للضغط على السلطة أو لمحاصرتها وإذلالها. في بعض الأحيان، يصبح الاحتجاج وسيلة لتهدئة

---

[١] الحسين عبد الدايم صابر محمد, حق التظاهر بين الإطلاق والتقييد–دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية–, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق, قسم قانون العام, جامعة عين الشمس, ٢٠١٨, منشورة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

< http://www.eulc.edu.eg>, last visited: 2–10–2024, time: 3:32 am.

[٢] إسماعيل محمد البريشي, المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع–دراسة مقارنة–, مجلّة الدراسات العلوم الشريعة والقانون, المجلد ٤١, العدد ١, ٢٠١٤, ص ١٣٩–١٤١.

[٣] د. صالح عبد الزهرة الحسون, حقوق الاجانب في القانون الدولي, دار الآفاق الجديدة, دون طبعة, بيروت, ١٩٨١، ص٨٤.

التوترات أو حل النزاعات مع أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم مسؤولون. الوضع الذي أدى إلى ذلك. احتجاجا[١].

ومن جهتنا، وبناء على ما قدمناه، نصل إلى تعريف للتظاهرات، وهي: المظاهرات هي تجمع مجموعة من المواطنين للتجمع في مكان مفتوح وتحت مرأى من القوات الأمنية، والخروج إلى جانب السلطة التي تصدر القرار الذي يؤثر عليهم جميعا، أي أن لديهم مصلحة مشتركة[٢].

إن ممارسة الحق في التجمع والحق في التظاهر، وخاصة في إطار هذا التشريع، تسعى إلى تغيير الرأي العام من خلال المشاركة العامة والتعاون، والذي يعتمد إلى حد كبير على رغبة والتزام العرق المشاركين في هذه المظاهرات السلمية نحو تحقيق هدف مشترك. الهدف الذي يجمعهم ويعبر عنه بالسلام، هذا الاستعداد والوحدة في الهدف الذي يستحيل في معظم الحالات ممارسة حرية الفكر والتعبير كهدف الحقوق الفردية، والقوة المكتسبة من ممارسة حق التظاهر السلمي تعزز المشاركة في الحياة. سياسي[٣].

---

(١) إيمان الرامي, الاحتجاج المغربي والخطاب السوسيولوجي, مجلّة دراسات الصحراوية, المجلد ٩, العدد ١, جامعة طاهري محمد بشار, الجزائر, ٢٠٢٠, ص ٩.

(٢) أخذ مصر بحق التظاهر السلميّ, إذ أفرد مادة (٧٣) من الدستور لعام ٢٠١٤ لهذا الحق, إذ نص على أن "للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامّة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلميّة، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلميّا مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه". المادة (٧٣) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤. وقام الدولة بضمان هذا الحق لأهميتها, وتأكيداً على هذا الحق أصدر المُشرّع المصريّ قانون خاص بالمظاهرات, ألا وهو قانون رقم (١٠٧) لعام ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامّة والمواكب والتظاهرات السلميّة, والتي أكد على المادّة الدستوريّة في حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات العامّة والمواكب والتظاهرات السلميّة والانضمام إليها, وفقًا للأحكام والضوابط المنصوص إليها في هذا القانون. المادة (١) من قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية في مصر رقم (١٠٧) لعام ٢٠١٣. مع الإشارة إلى كيفية الانضمام لهذه المظاهرات والشروط التي يجب مراعاتها لكي يسمى تظاهر أو تجمع ما سلميّ في (٢٥) مواد.

(٣) وقد انعكس على نسبة المشاركة في مصر قبل قانون التظاهر وبعده, فبعد الإقبال على المشاركة بنسب كبيرة بالاستفتاءات الدستوريّة عقب ثورة ٢٥ من يناير, فنسبة المشاركة انخفض بشكل كبير بعد صدور القانون ومصادرة المجال العام مما ظهر على نسبة الإقبال على المشاركة, ومثال ذلك ضعف إقبال هي بنسبة المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة. إسلام خليل, الحق في التجمع السلمي والمعايير الدولية "المادتان ٨ و١٠ من قانون التظاهر المصري نموذجاً", المركز المصري للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة, ٢٠١٦, ص ٢٣.

تعد حرية التجمع السلمي واحدة من أهم الحريات الأساسية، لذلك يمكن تقييد ممارستها بشكل قانوني لعدد من الأسباب، بما في ذلك التهديدات للأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين[١].

---

[١] فالمسؤولية الأساسيّة للدولة, وهي التي لها أن تضع آليات وإجراءات مناسبة لضمان الاستمتاع العملي بالحرّيّة وعدم خضوعها للإجراءات البيروقراطية المفرطة على وجه الخصوص, فلا بد على الدولة السعي الدائم لتسهيل وحماية التجمعات العامّة في الموقع المحدد لمنظمي التجمع وينبغي تكفل الدولة بعدم إعاقة الجهود المبذولة لنشر المعلومات للترويج للتجمعات القادمة, فإذًا الحق في التجمع السلميّ ليست حقًا مطلقًا وإنما يمكن أن تقيد في بعض الحالات التي ترى أن تقييد مناسب لها ويكون ضروريًا, أو قد تكون القيد من قبل القانون نفسه من أجل صيانة الأمن القوميّ أو السلامة العامّة أو سلامة النظام العام أو لحماية المصلحة العامّة والآداب العامّة أو لحماية حقوق الآخرين. رماي مخلوف, المبادئ العامة لحرية التجمع السلمي والقيود المفروضة عليها: حق التجمع والتظاهر السلمي في العراق انموذجًا, مجلّة الناقد للدراسات السياسية, المجلد ٥, العدد ٢, ٢٠٢١, ص ٥٣٤. إذ شهد مصر منذ اندلاع ثورة يناير عام ٢٠١١ العديد من المظاهرات والتي كانت بالمئات, من أجل أهداف وأغراض مختلفة ولكن كلها لها هدف واحد وهو خروج على الحاكم والوزراء والمحافظين أو المحليّات أو المصالح والإدارات وإن اختلفت المطالب, وكانت لتلك المظاهرات إيجابياتها وسلبياتها, والتي كانت بنظر الجهات الأمنية أنها قد تؤدي إلى فتن طائفيّة أو وقوع جرائم أثناء المظاهرات. د. أسامة شوقي محمد عبد القادر الحوفي, حق التظاهر هل هو حق في التعبير أم حق في التغيير –رؤية تحليلية نقدية لقانون التظاهر المصري–, جامعة تشك الدولية, ٢٠١٩, ص ٦٦٥. وفي ٢٠١١/١١/٢٦ شهد مصر تظاهرات سلميّة احتجاجًا على أوضاع المعيشية والمطالبة بإقرار إصلاحات سياسيّة ودستوريّة والتي أجازتها لجنة الفتوى بالأزهر بعد (٢٤) ساعة من القيام بها. إسماعيل محمد البريشي, المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع، دراسة مقارنة، مرجع سابق, ص ١٤٣–١٤٤. أما في العراق فبعد عام ٢٠٠٣ أي بعد احتلال العراق وسقوط النظام السابق بفترة ظهرت عدّة مظاهرات وفي عدّة ميادين, والتي كانت عبارة عن عدم رضا المواطنين والشعب العراقيّ من السلطة الحاكمة, فمن ناحيتها أخذ المُشرّع العراقيّ مثل مثيلتها المُشرّع المصريّ, حيث قام بال نص عليها في دستور العراقيّ النافذ في المادّة (٣٨) منه, إذ نص على أن "تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرّيّة الاجتماع والتظاهر السلميّ وتنظم بقانون", فقد كفل الدولة هذا الحق وإنما أقرنها بشرط ألا وهو أن لا يخل هذا الحق بالنظام العام والآداب, بينما لا نرى هذا الشرط في الدستور المصريّ, فهذا الحق ليست مقيدة في مصر بينما في العراق هذا الحق مقيد دون ذكر ماهية تلك النظام والآداب العامّة, فانتقص بذلك من هذا الحق, عرض في عام حزيران عام ٢٠١٤ على مجلس النواب العراقيّ مشروع قانون حرّيّة التعبير والاجتماع والتظاهر السلميّ, إلا أنه لم يتم إقراره بوقتها لذا فإن أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (١٩) لعام ٢٠٠٣ لا يزال هو النافذ, غير أنه نص في القسم الأوّل منه على أن الحظر الي كان مفروض على حرّيّة التجمع لأنه لا يتماشى مع حقوق الإنسان قام برفعها, كما وحدد في هذا الأمر التنظيمي على من يقوم بالتظاهر وكيفية تنظيم التظاهرات السلميّة من كل نواحيها مع إدراج عقوبات في هذا الأمر إذا خالف أحد ما ورد فيها. القسم (١/١) من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة الخاص بحرية التجمع في العراق رقم (١٩) لعام ٢٠٠٣. كما وحرص المُشرّع العراقيّ في دستور ٢٠٠٥ النافذ

لقد نجح المشرع المصري في إصدار قانون يركز على التجمعات والتظاهرات السلمية، ونرى أنه من المهم أن يصدر في العراق قانون شامل لممارسة حق التظاهر السلمي، خاصة وأن السنوات القليلة الماضية شهدت العديد من الأحداث. التظاهرات في بغداد والمحافظات كافة ويجب سن قانون ينظم هذا الحق ويعطيه الصفة القانونية..

ثانياً: برقيات ورسائل التأييد والاحتجاج والمذكرات:

يعد استخدام البرقيات ورسائل الدعم والاحتجاجات والمذكرات وسيلة فعالة، تشمل العديد من مناطق الدولة المختلفة. فهذه البرقيات والرسائل والمذكرات تشبه ومضات البرق التي تشير إلى القادة و. حكام البلاد المعنيين والذين لهم سلطة على عقول الناس وأساليبهم، وبذلك يكون بمثابة دليل لهم لمعرفة مسار العمل الذي يجب اتخاذه لطرح الأسئلة بناءً على عقول الناس[1].

الفرع الثاني
الوسائل غير السلميةِ السلبية

أولًا/ الثورات:

تعتبر الثورات من أساليب النضال، لأن الثورة تحدث عندما يكون تصور الناس أنه لا جدوى من تفاوضهم لتحقيق أهدافهم وتحقيقها، خاصة عندما لا تكون أهداف السلطة تختلف عن أهداف المواطنين،

على فرض قيود على كل من السلطة التشريعيّة والتنفيذية التي تراها ضرورية لكفالة صون الحقوق والحرّيّات العامّة, وفي صدارتها حرّيّة الاجتماع والتظاهر السلميّ, فاستعملها كقيد على السلطتين السابقة الذكر. د. صديق صديق حامد, دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الأثنية, منشأة المعارف, دون طبعة, الإسكندرية, ٢٠١٢، ص٤. وذلك لكي تبقى هذين السلطتين بعيدة عن المنطقة التي تحميها الحقوق والحرّيّات, إلا أن الواقع غير ذلك تماماً, فالعديد من المنظمات الدوليّة المعنية بحقوق الإنسان أشار إلى وجود انتهاكات واسعة لهذا الحق, ويرجع ذلك لعدم وجود تشريع عراقي ينظم ممارسة هذا الحق, بينما يتم العمل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة, وهو لا يتلاءم مع تكوين المجتمع العراقيّ, بالآتي هناك شبه فراغ تشريعي في تنظيم ممارسة التظاهر السلميّ. مخلوف رملي, ضمانات حماية الأقليات المسلمة في القانون الدولي –تحديات وتجارب, مجلة الحقوق والحريات, المجلد ١٠, العدد ١, جامعة محمد خضير بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة, ٢٠٢٢, ٥٤١.

[1] د. مصطفى سالم النجفي, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق, مجلّة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٨, ٢٠٠٨, ص 273.

كما أنها الدافع وراء ذلك هو الشعور بالتخلف والإيمان بضرورة تخفيف القيود المفروضة على المواطنين[١].

ارتبط مفهوم حقوق الإنسان بحركات التحرر والمقاومة والثورات في جميع أنحاء العالم، كما ارتبطت حركة صياغة الدساتير التي كتبت في الأصل لتنظيم وتأسيس حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مواجهة الاستعمار والاحتلال أو الحكم الفردي المطلق. والديكتاتورية في كل تحرير أو مقاومة الحركة، وبعد كل ثورة هناك الظلم وإهدار الحقوق الأساسية هما الدافعان الأساسيان للارتقاء بها والحصول على العدالة وإرساء الكرامة الإنسانية. أول دستور متكامل لهذا العام. كان عام ١٩٢٣ انتصاراً للثورة الشعبية المصرية في مواجهة السلطات والنظام الملكي[٢].

غالبًا ما ترتبط الثورات باستخدام الأنظمة العربية للعنف المتمثل في قوات الأمن لتفريق المظاهرات، وهو تكتيك شائع تستخدمه الأنظمة العربية لحل الصراعات الداخلية، مما قد يتسبب في إصابة المتظاهرين وموتهم[٣].

---

[١] طه حمادي الحديثي, الغجر والقرج في العراق –دراسة مقارنة في الجغرافية الاجتماعيّة التطبيقية, دون مكان نشر, دون طبعة, جامعة موصل, عراق, ١٩٧٩، ص٧. إذ تهدف الثورات إلى إحداث التغيير الجذري الشامل في القيم والأفكار والمعايير الاقتصاديّة والأساسيّة والاجتماعيّة السائدة في المجتمع, فهي عملية مستمرة لها صفة الدوام ما دامت ظروف المجتمع في حاجة إلى التغيير, وبالآتي تكون الثورات هي أقوى أسلوب يماسه الشعب في سبيل تحقيق آماله وتطلعاته على السلطة الحاكمة وهي أسلوب يمارسه بعض قادة لفرض آرائهم ومعتقداتهم على مستوى المجتمع بأكمله ويحاولون دائماً استقطاب الرأي العام للشعب للحصول على التأييد الشعبي اللازم لنجاح هذه الثورات, لذلك تعد القوّة السياسيّة التي تتسم بالعنف ويلجأ إليها الرأي العام للدفاع عن رأيه, وهي من أهم وسائل ضمان حقوق الأفراد وحرّيّاتهم العامّة لأنها حصيلة شعور الأفراد بالظلم وعدم التزام السلطة الحاكمة بضمان واحترام حقوقهم وحرّيّاتهم العامّة. د. مصطفى سالم النجفي, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق, مجلّة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٨, ٢٠٠٨, ص ٢٧١.

[٢] دور المحكمة الدستورية العليا فـــــي حماية حقوق الإنسان – الجزء الاول, مقال منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:

<https://www.dorar-aliraq.net>, last visited: 4-10-2024, time: 11:12 am.

[٣] عمار جعفر العزاوي, الثورة الليبية...الأسباب, التحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١, مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٥٠, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٥, ص ٩٦. تعد ثورة العشرين قمة الاحتجاجات الشعبية التي شاركت فيها العديد من القبائل والعشائر والطوائف في العراق من بينهم الأكراد, فقد اشتركت الأوساط الكردية في المظاهرات الاجتماعيّة الجماهيرية التي نظمت عشية الثورة, وشاركوا في النشاطات المعادية للإنكليز, وقاموا بالعديد من

لقد أتاحت ثورة ٢٥ يناير الفرصة للعديد من الأقليات الدينية للظهور بشكل فعّال، وأداء شعائرها بشكل علني، والتعبير عن معتقداتها ومطالبها بحقوق المواطنة، لكن مع ضعف القبضة الأمنية بعد وقت قصير من الثورة[١].

الهجمات ضد مصالح الاحتلال البريطاني, ولهذا اضطرت سلطة الاحتلال البريطاني إلى اتّخاذ إجراءات عاجلة لقمع الانتفاضة ومنعها من الانتشار في المناطق المجاورة, وأصبح طابع العمل الاحتجاجي العلني ضد الوجود البريطاني واضحاً للعيان, كما وشهدت محافظات الأنبار والموصل وديالى وصلاح الدين وكركوك وبغداد اعتصامات كان سببها الأساسيّ شعور السكان في هذه المحافظات بتهميش طائفيّ لهم من قبل الحكومة, وتواصلت هذه الحركة حتى كانون الأوّل لعام ٢٠١٣, وبعدها قرر رئيس الحكومة في ذلك الوقت نوري المالكي إنهائها عن طريق استعمال العنف, وعليه تدخلت السلطات بقوة, إذ قتل عشرات المعتصمين في ذلك الوقت في أبريل/نيسان ٢٠١٣ لفض اعتصام المتظاهرين في مدينة الحويجة. د. سعد سلمان المشهداني و خميس علاوي حسين, الحركات الاحتجاجية في العراق–قراءة في احتجاجات تشرين ٢٠١٩, مجلّة أداب الفراهيدي, المجلد ١٤, العدد ٤٩, القسم الثاني, العراق, ٢٠٢٢, ص ٣٢١–٣٢٧. وفي أيام حكم الرئيس مبارك, فاحتجاجا على التمييز الديني تجاه الأقباط, قام أقباط منشية في مطلع آذار/ مارس بقطع أحد أهم شوارع القاهرة في المساء، مما أدى إلى نشوب ما يشبه حرب الشوارع بين الجانبين استخدمت فيها الزجاجات والحجارة وكل ما طالته الأيدي قبل أن يتدخل الجيش ويحسم الوضع, حيث وقع (١٣) قتيلًا وعشرات الجرحى وتدمر بيوت وحرق سيارات, ونظراً إلى هذا العنف فكر العديد من الأقباط بأسى بالثورة في ساحة التحرير, وكان لجميع المصريّين هدف واحد وهو تنحي الرئيس مبارك. وأتهم المحامي "ممدوح نخلة"، مدير مركز "الكلمة" المدافع عن حقوق الإنسان، السلفيين بالاعتداء على الأقباط، كما أتهم الجيش بغض النظر عنهم وعدم منعهم, وأضاف أن فترة الثورة كانت أفضل أيام الأقباط متهماً الإسلاميين المتشددين بالعمل على تحقيق هدفهم الثاني بعد إسقاط الرئيس مبارك وهو ملاحقة الأقباط, كما وحمل الصحافي سيدهم بدوره الجيش مسؤولية "الوضع السيئ" الذي تواجد فيه الأقباط قائلًا آنذاك إنه يعلق آماله على "روح التحرير" ومشاعر التضامن الوطنيّ الذي صهر جميع المصريّين خلال الثورة. ياسر أبو معيلق, الاحتقان الطائفي "قطعة في فسيفساء" الثورة المضادة, مقال منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:

<https://www.dw.com>, last visited: 19-1-2024, time: 9:04 pm

[١] إلا أن هذا السعي اصطدم بالأزمة البنيوية التي تعاني منها الدولة المصريّة تجاه حريّة الدين والمعتقد، والتي تتجسد في تبني الدولة رواية وحيدة عن الإسلام كمكون من مكونات هويتها الوطنيّة، وتمزج بين شرعيتها الدينية والسياسيّة. تجلت تلك الأزمة في ميراث السياسات والخطابات التمييزية التي تبنتها الدولة المصريّة بحق الأقليّات الدينية، واتضحت في صورة تشريعات تعاقب على ازدراء الأديان، وتوظف لمواجهة سعي الأقليّات الدينية، وتعويض غياب القبضة الأمنية، وتعزيز سلطة الدولة وهيمنتها على المجال الديني، وهو ما انعكس لاحقًا في تصاعد الأحكام والقضايا المنظورة أمام القضاء المتعلقة بـــ (ازدراء الأديان)، والتي طالت الأقليّات الدينية من مواطنين أقباط وشيعة، وملحدين، وباحثين وصحفيين علمانيين وآخرين. د. طالب عبد الله فهد العلواني, حقوق الأقليات في القانون الدوليّ العام–دراسة مقارنة–, دار الفكر الجامعي, ط ١, الاسكندرية, ٢٠١٤، ص١٤.

وفي عام ٢٠٠٤، نشرت المبادرة المصرية تقريرا عن الفظائع المرتكبة ضد الشيعة في مصر. وشملت العديد من الانتهاكات استجواب بعضهم أو تعذيبهم، لكن لم يتم توجيه أي اتهامات إليهم[١].

وبالتالي، فإن هدف الثورة ليس مجرد الإطاحة بالنظام السياسي القائم واستبداله بنظام جديد. بل إن الثورة تعني إعادة هيكلة المجتمع، وتنظيم ممارسة السلطة، وإرساء معايير اجتماعية جديدة. يجب أن تساعد الثورة في كل شيء. تخدم الأفراد وتصب في مصلحتهم[٢].

ثانياً: الإضراب:

ركزت المحكمة على إضراب العمال، بغض النظر عن وضعهم، من خلال تلبية مطالبهم، وكان البرلماني العراقي أحد أعضاء البرلمان القلائل الذين أعلنوا الإضراب، بزعم وقف العمل النقابي. بينما يعرف القانون الفرنسي الإضراب بأنه توقف منظم ومخطط له عن العمل من قبل الموظفين بهدف ممارسة الضغط على أصحاب العمل أو السلطات العامة[٣].

وفيما يتعلق بالقانون العربي، يقول البعض: يفقد الموظفون أو الموظفون وظائفهم ويحتفظون بوظائفهم. ويلجأ إليها الموظفون للتعبير عن عدم رضاهم عن إجراء حكومي أو لإجبار الحكومة على الاستجابة لمطالبهم.[٤].

---

[١] وهو ما تغير بعد الثورة, والتي أتاحت للشيعة المصريِّين، بعد تراجع الرقابة الأمنية علي النشاط الشيعي، الخروج للمجال العام بشكل منظم، وممارسة بعض الشعائر الدينية بشكل علني، والمطالبة بحقوقهم في المواطنة, تجلى ذلك في سعيهم لإنشاء حزب سياسيّ، وجمعيات أهلية، كما نظموا العديد من التجمعات الشيعية كان بعضها بحضور أحد العلماء (علي الكوراني), ولكن تراجع الرقابة الأمنية للنشاط الشيعي وخروجهم بشكل علني، لم يعن بالتبعية بداية تمتعهم بحقهم في حرِّيّة المعتقد. محمد مندور, رؤى تجريم الدولة المصرية لحرية تعبير الاقليات وتوظيف القضايا ازدراء الاديان, رواق عربي, مقال منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
<https://cihrs-rowaq.org>, last visited:18-10-2023, time: 2:30 am.

[٢] د. مولود زايد الطبيب, علم الاجتماع السياسي, دار الكتب الوطنية, ط ١, بنغازي, ليبيا, ٢٠٠٧, ص ١٠٣.

[٣] عرف محكمة أمن الدولة العليا في مصر عند إصدار قرارها في تأريخ ١٦-٤-١٩٨٧ وعرفها بأنه "الامتناع الجماعي والمتفق عليه بين مجموعة من العاملين عن العمل لفترة مؤقتة لممارسة الضغط للاستجابة لمطالبهم".

[٤] وقد أصبح الإضراب من متممات حرِّيّة العمل وقد يكون من حرِّيّة الرأي والاجتماع, كما ولم يهمل القضاء التعريف بالإضراب، فقد عرفه مجلس الدولة الفرنسي بأنه التوقف الجماعي المتفق عليه من أجل تأييد مطالب مهنيّة, ولم يشر الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ النافذ إلى هذا الحق ولكنه نظم الخطوط العريضة للعمل والعاملين وقد أحال تنظيم علاقة العمال بأصحاب العمل إلى قانون يصدر على أسس اقتصاديّة ومراعيًا في الوقت نفسه قواعد العدالة الاجتماعيّة, والإضراب

بينما أشار الدستور المصريّ إلى حق الإضراب وتنظيم الإضراب, إذ نص في المادّة (١٥) منه على أن "الإضراب السلميّ حق ينظمه القانون"[١].

ليست مقصور فقط على العمال وإنما يشما عدّة فئات وجماعات من المجتمع, فهناك إضراب طلبة الجامعات أو إضراب التجار أو إضراب الشعب بكامله أو ببعض فئاته احتجاجاً على تدابير الدولة أو على سياستها, كما أن للإضراب عدّة دوافع, فقد يكون الدافع وراء الإضراب دافع سياسيّ أو تضامنيّ, إذ يكون الإضراب سياسيّا عندما يعلن العمال الاحتجاج على قرار سياسيّ داخلي أو خارجي لا يؤثر عليهم وعلى حياتهم بصورة مباشرة وهو في أغلب البلدان غير مشروع، بينما الإضراب التضامني يحصل عندما يعلن العمال في مؤسسة معينة تضامنهم مع عمال آخرين مضربين عن العمل في مؤسّسة أُخرى وقد يتحول الإضراب إلى مظاهرة إذا ما كانت الفئة التي تحاول تحسين أوضاعها المهنيّة كبيرة وتقرر اللجوء إلى الشارع من أجل كسب ود الرأي العام وكذلك من أجل إيصال صوتها أو مطالبها إلى هيئات السلطة العامّة بشكل أضمن وأسرع فعندها تقرر الخروج بمظاهرة سلميّة. د. علي هادي حميدي الشكراوي، أركان عباس حمزة الخفاجي, دور القضاء في حماية الحق في حرية التظاهر السلمي, مجلّة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, العدد ١, السنة السابعة, ٢٠١٥, ص ٢١-٢٢.

[١] المادة (١٥) من دستور جمهورية مصر لعام ٢٠١٤. وهذا ما لم نجده في الدستور العراقيّ, فبعد التغيير التي طرأ على العراق في ٢٠٠٣ فقانون إدارة الدولة العراقيّة لعام ٢٠٠٤ قد أشار في المادّة (١٣) منه إلى أن "للعراقي الحق بالتظاهر والإضراب سلميّا وفقًا للقانون". حيث نجد ان المُشرّع الدستوريّ قد عد الاضراب حقا وليس مجرد حريّة, اما في الدستور العراقيّ النافذ لعام ٢٠٠٥ فلم ينص صراحة على الحق في الإضراب, وإنما نرى بأن المادّة المتعلقة بحريّة رأي ووسائل الإعلام والتظاهر السلميّ قد أخفت في مضامينها الإشارة إلى الإضراب لأن الدستور ذكر عبارة "...حريّة التعبير عن الرأي بكل وسائله..."، والقصد من الوسائل يشمل الإضراب إذ تعد الإضراب وسيلة من وسائل الرأي العام والتي يوصل المواطنون صوتهم ومطالبهم من خلاله للسلطة, والإضراب السلميّ يعتبر وسيلة من وسائل المطالبة بالحقوق لكل عراقي دون تقييدها بطائفة معينة. المادة (١٣/ه) من قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤. ومن أبرز الإضرابات التي قامت بها الحركة العمالية في العراق كما تشير المصادر التاريخية إضرابات ٣ تموز ١٩٤٦, فقد أضرب عمال شركة النفط في كركوك عن العمل بعد أن قدموا إلى إدارة الشركة كتباً تضمنت استيائهم من عدم مساواتهم مع زملائهم في سوريا وفلسطين في منح المخصصات, فقد طالبوا بزيادة أجورهم وتهيئة دور سكن لهم وصرف أجور السفر وغيرها من المطاليب, غير أن الشركة تغاضت عن مطالبهم فاستمر الإضراب وقاموا بتنظيم مظاهرة سياسيّة في كركوك مطالبين بتدخل الحكومة بوصفها وسيطاً, واستمر إضرابهم حتى ١٢ تموز, فقامت الشرطة بمهاجمة العمال المجتمعين في حديقة كاورباغي, وكانت هذه الحادثة محكًا لاختبار وزارة ارشد العمري الأولى وصمودها بوجه المعارضة التي كانت تشتد يومًا بعد آخر. د. سعد سلمان المشهداني، خميس علاوي حسين, الحركات الاحتجاجية في العراق- قراءة في احتجاجات تشرين ٢٠١٩, مرجع سابق, ص٣٢٢.

وفي البلدان المتنوعة ثقافياً ووطنياً ودينياً، مثل العراق ومصر، بدأت الفتاوى الدينية التحريضية ضد الأقليات في الظهور، وتزايد التعصب والعنف، ليس فقط ضد الأقليات، بل وأيضاً ضد أفراد الطائفة[1].

ثالثًا: مقاومة الطغيان:

لقد اكتسب مفهوم الاستبداد مكانة بارزة في الفكر الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو ما تحقق من خلال انتهاك شرعية الحاكم المنصوص عليها في الدستور والقانون ككل. ومع ذلك، في القرن العشرين والآن. وفي القرن التاسع عشر تطور مفهوم الاستبداد وأصبح مرادفاً للانتهاك بالمعنى

---

[1] ففي العراق, مثلًا قام رئيس التيار الصدري (مقتدى الصدر) باتهام رئيس الوزراء العراقيِّ وزعيم ائتلاف (دولة القانون) والشريك في التحالف (نوري المالكي) بأنه يريد تشييع البلاد، فقد رد الصدر على سؤال وجهه إليه حول إن ذهابه إلى أربيل للقاء رئيس وزراء كردستان مسعود برزاني والأطراف المعارضة للحكومة هو إضعافٌ للتشيع, كما ومن الأمور المؤسفة بعد ثورات الربيع العربي, هو فشل الدولة في إثبات ذاتها وسيطرتها على الأمور, فمثلًا في ليبيا عادت حالة الصراع القبلي بعد سقوط القذافي كما أن الثورة اليمنية قد عمقت حالة الفشل في الدولة فلم تعد الدولة قادرة على استعادة عافيتها ولاتزال مطالب أهل الجنوب في الانفصال موجودة, فثورات الربيع الذي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية ووعدت بالنظام الديموقراطي التعدُّدي الحر وتعزيز كرامة الإنسان نجدها اليوم بعد وصول جماعات الإسلام السياسيِّ إلى السلطة التشريعيّة في أكثر من بلد عربي تعاني من تفكك مجتمعاتها في وضع حرج ولا يبشر بالتفاؤل بالمستقبل، خصوصاً وأن هناك بلادًا عربيًا تتمزق إلى أكثر من دولة أو إقليم والدليل على ذلك ما حصل في السودان والصومال والعراق وربما سورية التي تشهد هذه الأيام شبه حرب أهلية فرقت النسيج الاجتماعيِّ السوري وأدت إلى هجرة المسيحين العرب من سورية والشيء نفسه يحصل في العراق ولبنان حيث هاجرت معظم الكفاءات والعقول العربية عن بلدانها إلى الغرب بحثًا عن حياة مستقرة, والأقليّة الكردية في العراق تعيش في حالة شبة استقلال عن دولتهم, ويطالب أكراد سورية باستقلالهم، حتى في البحرين البلد الخليجي الآمن تأثرت المعارضة الشيعية التي تشكل الأغلبيّة من السكان وكان بإمكانها الهيمنة على البرلمان البحريني لو اعتمدت المسار الديمقراطيِّ السليم, لتحقيق مطالبها بدلًا من المطالبة بدولة دينية على النموذج الإيراني، فالربيع العربي الذي توقعنا أن يكون فرصة تاريخية أمام الأقليّات للحصول على حقوق المواطنة من خلال أنظمة ديمقراطيّة تعددية تحولت قياداتها الإسلامية في الربيع العربي لتتصارع على السلطة من أجل تحقيق مصالح حزبية ضيقة على حساب الوطن ووحدة جميع الطوائف فيه. د. شملان يوسف العيسى, الثورات العربية والأقليات, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://alwatan.kuwait.tt>, last visited: 12-2-2024, time: 3:05 pm.

الأوسع، أي أن التنازل عن السلطة ليس مخالفاً للقانون بالمعنى الفني الدقيق فحسب، بل هو أيضاً مخالف للمبادئ التي تقوم عليها الدولة ومفهومها[١].

وبغض النظر عن مدى شرعية الضمانات، فإنها غالبا ما تفشل في الوفاء بالتزامها بحماية الحريات والحقوق من انتهاك السلطات والوكالات الحكومية[٢],وهو ما يدفع الفقه الدستوري إلى البحث عن عقوبات غير قانونية وموجودة فقط للاعتراف بحق الشعب في مقاومة الاستبداد، أي العقوبة الناتجة عن انتهاك الحرية الفردية، انتهاك لا تجد فيه الحرية محلا. وسيلة للتنفس لنفسها، مما يؤدي إلى انفجار في يوم من الأيام[٣].

الاستبداد والاستبداد السياسي هو عندما يصل شخص واحد إلى المكانة والسلطة بسبب قوته ونفوذه على الآخرين، ويكون الاستبداد في أيدي الحكومات والقادة، وفي كثير من الحالات، يكون الاستبداد ' هو طغيان الحكومات. علاوة على ذلك، لأنها عوامل قوية تجعل الإنسان أسوأ حالاً في الحياة، حيث يمكن أن يكون الاستبداد مبنياً على الأيديولوجية، أو عدم التشاور، أو عدم قبول وجهة نظر أخرى هو ما يحفز الناس على المقاومة[٤].

وبما أن الأنظمة السياسية تختلف في درجة الحرية التي تسمح بها تلك الأنظمة، فإن أشكال الاستبداد تتحدد من خلال المعايير المستخدمة لتوفير تلك الحرية. ويجوز لهم قبول أي نوع من القوانين أو اللوائح المستقلة التي تقيد حريتهم. – ممارسة الرياضة بشكل يحد من استمتاعها ويحط من قدرتها.

---

(١) إسماعيل رسول بابكر, حق مقاومة طغيان السلطة في فلسفة عقدية الدستور, مجلّة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٤, العدد ١, ٢٠٢٤, ص ١٣١٠.

(٢) عبد الهادي عباس, حق الإنسان في مقاومة القوانين الجائرة, مقال منشور على الرابط الإلكترونيّ الآتي:
<http://maaber.05megs.com>, last visited: 20-10-2023, time: 3:43 pm.

(٣) د. عقيل محمد عبد، هديل هاني صيوان, الحرّيّات الفكرية في دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥–دراسة في ضمانات القانونيّة والسياسيّة, مرجع سابق, ص٢١٤.

(٤) د. جواد اسحاق درجة، أحمد غازي توفيق حسين الشمري, مناهضة الاستبداد والطغيان بين القرآن الكريم والكتاب المقدس–دراسة مقارنة–, مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية, المجلد ١٤, العدد ٤, ٢٠٢٤, ص ٤٠٥–٤٠٦.

لقد أصبح قانونًا تعسفيًا يحد بشكل خاص من سلطة الحكومة على الحقوق والحريات. الأفراد، فيما توسع مظلتها لتشمل مجموعة واسعة من القيود أو التجاوزات التي قد تفرضها السلطة على كل منهم[١].

وعندما يتحول السيد من كونه منفذ المبادئ الدستورية ويحمي حقوقه وحرياته إلى حاكم لشعب يريد أن يفعل ما يريد، فإنه يهدر الحقوق والحريات ويتجاهل الضمانات التي وضعت لحمايتها. فلا خيار أمام الأفراد سوى اللجوء إلى الملاذ الأخير المتمثل في تغيير الوضع السياسي القائم والعودة إلى المبادئ للدستور الذي يجب إنفاذه من خلال العمل ضد الحكومة الحالية[٢].

السماح للمواطنين بمقاومة الانتهاكات من قبل السلطات الحاكمة، حتى لو كان ذلك متوافقاً مع حقوق الإنسان ومبادئ العدالة، وهو ما كان ضمنياً في بعض إعلانات الحقوق السابقة. لكن السماح بذلك في الدساتير هو عملية صعبة. لأن إدراجه يسيء إلى سمعة الدولة ويمنح معارضي السلطة مبرراً قانونياً لانتهاك القانون وتعريض أمن الدولة للخطر[٣].

---

[١] فراس عادل مطلك الزبيدي, الحق في مقاومة طغيان السلطات المستبدة, مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٢, جامعة بابل, ٢٠١٩, ص ١١٩٧.

[٢] وبما أنّ احترام المبادئ الدستوريّة لا يقف على ما تتضمّنه النصوص الدستوريّة من ضمانات، وإنّما يقف على الوعي السياسيّ للشعب وقوة الرأي العام فيه في التمسك بالحقوق والحرّيّات، لذا يأخذ الشعب على عاتقه القيام بالتعبير الذي يكفل عدم طغيان الحاكم مجدداً, ومن هنا يتبين أن الحق في مقاومة الطغيان ما هو إلا الضمانة الأخيرة بيد الأفراد لإجبار الدولة على الخضوع للقانون, والذي يمكن تعريفه بأنه عبارة عن رد الفعل الاجتماعيّ عن الإخلال الجسيم بالقواعد الدستوريّة المقررة والحقوق والحرّيّات, كما ومرت فكرة مقاومة الطغيان عبر العصور بعديد من التغييرات، فنجد في الفكر المسيحي من ينادي بحرمتها وعدم شرعيتها من الناحية الدينية, وحينما نجد أن المتدينين أنفسهم هم أكثر الأشخاص تحمساً لممارسة هذا الحق، ففي البداية وعند ظهور الدين المسيحي ساد قول الإنجيل "ما لقيصر لقيصر وما لله لله" فكانت الكنيسة في ذلك الوقت معارضة لكل شكل من أشكال الاحتجاج المباشر على الحاكم، ولكن موقف الكنيسة تغير بعد أن أصبحت سلطتها لا تقتصر على السلطة الدينية فقط بل على السلطة الزمنية أيضاً، إذ بدا لها أن الحق في مقاومة الطغيان يمكن أن يكون أداة أكثر سهولة في مواجهة السلطة من أي أداة أُخرى. د. علي هادي حميدي الشكراوي، أركان عباس حمزة الخفاجي, دور القضاء في حماية الحق في حرية التظاهر السلمي, مرجع سابق, ص ١٨.

[٣] د. حميد حنون خالد, طغيان السلطة ومدى شرعية مقاومة المواطنين له, مجلّة العلوم القانونية, المجلد ٢٥, العدد ١, كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٠, ص ٢٥. وبالنظر إلى دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ, لم ينص عليه صراحةً, فأغلب الدساتير العالم لم ينصوا على حق الشعب في مقاومة الطغيان غير الدستور الفرنسي, والذي أشار بشكل صريح إلى حق الشعب في مقاومة الطغيان في دستورها الفرنسي لعام ١٧٩٣, حيث إن الدستور تحدث في مدى أبعد عن مقاومة الطغيان وعن الحقوق الإنسانيّة الطبيعية الذي تنشأ الدولة لصيانتها, إذ نصت في المادّة (٣٣) منها على أن "حق مقاومة

لذلك، في الدول ذات الأنظمة الضعيفة والهشة، والمعرضة للخطر والمقيدة بعوامل اجتماعية وسياسية، فمن المنطقي منح حق رفض حكم الشعب وفق الدستور، لأن ذلك سيكون أفضل وسيلة لتعزيز الشرعية الدستورية ومنع فقدان السلطة من خلال فرض رقابة شعبية صارمة وصارمة عليها في مواجهة هذه الضغوط وقد ظهر هذا الحق، خاصة وأن مثل هذا الحق كان يُنظر إليه باعتباره نافذة دستورية شعبية واحتياطية. ومن الغريب استعادة الشرعية والحد من انحرافات السلطة إذا فشلت كافة الآليات والضمانات الدستورية الأخرى، وأغلقت قنوات السلطة بشكل كامل، مع احتمال تغلغل النخبة الحاكمة في كافة السلطات، أو خضوع القادة لهيمنة السلطة. دكتاتور سواء كان فردا أو حزبا أو جماعة[١].

التصرفات الاستبدادية ليس نتيجة لحقوق الإنسان الطبيعية), كما ونص في المادّة (٣٤) على أن "الاستبداد الموجه إلى فرد واحد في الجماعة هو استبداد لكل عضو من أعضائها", وقررت المادّة (٣٥) أيضاً على أنه "إذا اغتصبت الحكومة حقوق الشعب فإن المقاومة الشعبية والفرديّة لتصرفها الاستبدادي تمثل حينئذ أقدس حقوق الإنسان, وألزم واجباته الطبيعية), ولكن النص على حق المقاومة في فرنسا أختفى في عام ١٧٩٥ وعلل ذلك بأن هذا الحق يؤدي إلى مخاطر عدّة, ويفتح الباب أمام أضرار جسيمة تترتب على إساءة استعمال ذلك الحق دون قيد. فراس عادل مطلك الزبيدي, الحق في مقاومة طغيان السلطات المستبدة, مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٢, جامعة بابل, ٢٠١٩, ص ١٢٠١.

[١] د. سامر مؤيد عبد اللطيف و د. روافد محمد علي الطيار, التنظيم الدستوري للحق بمقاومة الطغيان, مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٨ الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول, جامعة كربلاء, ٢٠٢٠, ص ٧٢٨.

الخاتمة

أولًا: النتائج:

١- ١مجموعات الأقليات هي على أنواع مختلفة، بما في ذلك الأقليات اللغوية، والأقليات القومية، والمجموعات الدينية، والمجموعات العرقية.

٢- العراق دولة متعددة الأعراق والأعراق. إنها دولة تعددية، ويحددها دستورها لعام ٢٠٠٥ بأنها دولة تعددية.

٣- يعد الدستور أحد الآليات والوسائل الرئيسية التي يمكن من خلالها حماية الدول المكونة من العديد من المجموعات العرقية والطوائف والقوميات، فعندما يتضمن دستورها مواد خاصة بالمجموعات العرقية المختلفة في الدولة، فإنه يوفر السلع، وأن والدستور هو أولاً وقبل كل شيء حماية هذه الشعوب وحقوقها ضد الغزو.

٤- من المعروف أن الأقليات التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣، وهو تاريخ انهيار النظام السياسي السابق، كانت موجودة قبل ذلك العام. ولأن العراق بلد متعدد الأعراق والأعراق، ولكن بسبب الخوف من النظام السابق، لم تظهر بالشكل والتكرار كما هي الآن.

٥- ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ صراحة على حقوق جميع الأقليات، ويستخدم مصطلح "المكون" بدلا من "الأقلية" لتجنب التمييز، لأن العراق يؤمن بالمساواة.

٦- دور المحكمة الاتحادية العليا هو حماية حقوق الشعب وحقوق الأقليات، وهو ما تحدده القرارات التي تصدرها في القضايا المعروضة عليها بما يعطيهم حكمه لصالحهم.

٧- يؤدي نظام المحاصصة إلى تهميش الأقليات وعدم قدرتها على المشاركة في صنع القرار، كونها لا تنتمي إلى الجماعات السياسية المهيمنة والمسيطرة في الدولة..

ثانياً: التوصيات:

١- نطالب بوضع مدونة سلوك جديدة بشكل يوضح عضوية المحكمة وشروط عضويتها، والأهم إعلان صلاحياتها بما لا يخالف الدستور العراقي.

٢- نطالب بإدراج نص في الدستور العراقي ينص صراحة على شروط ومؤهلات القاضي الدستوري، كالشروط الشخصية من نزاهة، وأخلاق، وعدالة، أو خبرة وخبرة في العمل.

٣- نوصي الحكومة العراقية بمراعاة الوضع الاجتماعي والسياسي والقانوني للعراق، وبالتالي تطوير برامجها لحماية وتعزيز حقوق الأقليات، وإجراء تعديلات على قوانينها لهذا السبب.

٤- الطلب من مجلس النواب والحكومة إقرار الاستراتيجية الوطنية لتكافؤ الفرص للأقليات ووضع آليات واضحة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٥- نوصي الحكومة بالتعامل مع مؤسسات الدولة المختلفة لصياغة البرامج والاستراتيجيات، والتعاون مع كافة الجهات العاملة على دعم حقوق المواطنين، ومكافحة التمييز ضد المواطنين.

٦- نوصي الحكومة بالاعتراف بجميع الأقليات في العراق، فهناك أقليات معترف بها. مثل المسيحيين، والإيزيديين، والصابئة المندائيين، ولهم حماية دستورية، بينما هناك أقليات دينية غير معترف بها، وهم كالآتي: الكاكائيون، والشبك، والغجر، والسود، والبهائيون، الزرادشتية، أما الباقون فقد شعروا بالتهميش..

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العامة:

١. جبار صابر طه, النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي, منشورات الحلبى, بيروت, ٢٠٠٩.

٢. رفعت صبري سلمان البياتي, حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي–دراسة تحليلية مقارنة–, دار الفارابي, ط ١, بيروت, ٢٠١٣.

٣. رياض عزيز هادي, حقوق الإنسان تطورها–مضامينها–حمايتها, طباعة المكتبة القانونية ببغداد, طبعة جديدة منقحة, بغداد, ٢٠١٩.

٤. سرهنك حميد البرزنجي, دراسات دستورية معمقة, منشورات زين الحقوقية والادبية, ط ١, لبنان, ٢٠١٩.

٥. محمود عبد العزيز ابو سهيلة, حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي, بدون دار نشر, ١٩٨٥.

ثانيًا: المراجع المتخصصة:

١. أحمد الاشقر, الاجتهادات القضائية العربية في تطبيق اتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان, دون طبعة, السويد, ٢٠١٦.

٢. أحمد فتحي سرور, الحماية الدستورية للحقوق والحريات, دار الشروق, ط١, القاهرة, ١٩٩٩.

٣. أحمد ناصر الفيلي, الفيليون الأصالة التاريخية والمواطنة المهدورة, دار اراس للطباعة والنشر, ط١, أربيل, ٢٠١٢.

٤. أحمد وهبان, الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر –دراسة في الأقليّات والجامعات والحركات العرقية–, دار الجامعة والكتب العربية, ط٢, الإسكندرية, ١٩٩٩.

٥. أسامة شوقي محمد عبد القادر الحوفي, حق التظاهر هل هو حق في التعبير أم حق في التغيير – رؤية تحليلية نقدية لقانون التظاهر المصري–, جامعة تشك الدولية, ٢٠١٩.

٦. إسلام خليل, الحق في التجمع السلمي والمعايير الدولية "المادتان ٨ و١٠ من قانون التظاهر المصري نموذجًا", المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة, ٢٠١٦.

٧. تامر مصطفى, الصراع على السلطة الدستورية... دور المحكمة الدستورية العليا في السياسة المصرية, دار التدوين للطباعة والنشر والتوزيع, ط ١, لبنان, ٢٠١٧.
٨. جبيري ياسين, حقوق الفئات الخاصة –نساء, أطفال, الأقليّات– في الاتفاقيات الدولية, دار الحامد للنشر والتوزيع, ط١, قسنطينة, الجزائر, ٢٠١٧.
٩. حميد الهاشمي, تكيف الغجر –دراسة انثروبولوجية اجتماعية لجماعات الكاولية في العراق–, دار المدى للثقافة والنشر, ط١, عراق, ٢٠١٢.
١٠. خالد مصطفى فهمي, حرية الرأي والتعبير –في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير–, دار الفكر الجامعي, ط ٢, الإسكندرية, ٢٠١٢.
١١. رفيق السكري, دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية, منشورات حورس برس, ط١, لبنان, ١٩٩١.
١٢. زكي جعفر الفيلي العلوي, تأريخ الكرد الفيلييون وآفاق المستقبل –دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال–, مؤسسو البلاغ, ط١, ٢٠١٠.
١٣. سراج الدين شوكت خير الله, دور المحكمة الاتِّحادية العليا في العراق في الرقابة على الإنحراف التشريعي, مكتبة القانون المقارن, ط ١, بغداد, ٢٠١٩.
١٤. سرهنك حميد البرزنجي, مقومات الدستور الديمقراطي وآليات المدافعة عنه–دراسة تحليلية نقدية مقارنة في ضوء المبادئ العامة للدساتير المعاصرة, منشورات زين الحقوقية, ط ٢, بيروت, ٢٠١٩.
١٥. سعيد السامرائي, الطائفية في العراق –الواقع والحل–, مؤسسة الفجر, ط ١, لندن, ١٩٩٣.
١٦. سعيد بن سعدون, المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية, مركز دراسات الوحدة العربية, ط ١, بيروت, ١٩٩٢.
١٧. صالح عبد الزهرة الحسون, حقوق الاجانب في القانون الدولي, دار الآفاق الجديدة, دون طبعة, بيروت, ١٩٨١.
١٨. صديق صديق حامد, دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الأثنية, منشأة المعارف, دون طبعة, الإسكندرية, ٢٠١٢.

١٩. طالب عبد الله فهد العلواني, حقوق الأقليّات في القانون الدوليِّ العام–دراسة مقارنة–, دار الفكر الجامعي, ط ١, الاسكندرية, ٢٠١٤.
٢٠. طه حمادي الحديثي, الغجر والقرج في العراق –دراسة مقارنة في الجغرافية الاجتماعيّة التطبيقية, دون مكان نشر, دون طبعة, جامعة موصل, عراق, ١٩٧٩.
٢١. عامر حسن فياض, الرأي العام وحقوق الإنسان, ط١, بغداد, ٢٠٠٣.
٢٢. عباس هادي العقابي, المحكمة الاتِّحادية العراقية بين الدور القانوني والتأثير السياسي, مكتبة القانون المقارن, ط ١, بغداد, ٢٠١٩.
٢٣. عبد السلام ابراهيم بغدادي, الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليّات في أفريقيا, مركز دراسات الوحدة العربية, ط١, بيروت, ١٩٩٣.
٢٤. عبد العزيز محمد سالمان, الحماية الدستورية لحرية الرأي–في الفقه والقضاء الدستوري, دار الفكر الجامعي, ط ٢, ٢٠١٤.
٢٥. علي طاهر الحمود, تركمان العراق: قلق الهوية والاندماج, مؤسسة فريدريش ايربت, عمان, ٢٠٢١.
٢٦. غازي فيصل مهدي, المحكمة الاتِّحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية, مكتبة القانون والقضاء, ط ٢, بغداد, ٢٠١٧.
٢٧. غسان مدحت الخيري, الرقابة القضائية على القوانين, دار الراية للنشر والتوزيع, ط ١, عمان, ٢٠١٣.
٢٨. فؤاد أعلوان, حقوق الأقليّات في دساتير دول الربيع العربي:دراسة مقارنة بين المغرب وتونس ومصر, مركز حرمون للدراسات المعاصرة, ٢٠٢١.
٢٩. محمد خالد برع, حقوق الأقليّات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي العام, منشورات الحلبي الحقوقية, ط ١, بيروت, ٢٠١٢.
٣٠. منى يوخنا ياقو, حقوق الأقليّات القومية في القانون الدوليِّ العام–دراسة سياسية قانونية–, دون طبعة, دار الكتب القانونية, مصر, ٢٠١٠.
٣١. مولود زايد الطبيب, علم الاجتماع السياسي, دار الكتب الوطنية, ط ١, بنغازي, ليبيا, ٢٠٠٧.

٣٢. هبة بوكر الدين, الوضع القانوني للأقليّات المسلمة في أوروبا, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, ٢٠١٩.

٣٣. وائل أنور بندق, الأقليّات وحقوق الإنسان, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية, ٢٠٠٥.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

١. الحسين عبد الدايم صابر محمد, حق التظاهر بين الإطلاق والتقييد–دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية–, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق, قسم قانون العام, جامعة عين الشمس, ٢٠١٨.

٢. مروج هادي الجزائري, الحقوق المدنية والسياسية وموقف الدساتير العراقية منها, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون, قانون العام, جامعة بغداد, العام الجامعي ٢٠٠٤.

رابعًا: أبحاث منشورة في مجلات علمية:

١. إبراهيم أحمد عطية خليل, دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية, مجلة البحوث الفقهية والقانونية, مجلة علمية محكمة, العدد ٤٥, كلية الشريعة والقانون بدمنهور, جامعة الأزهر, ٢٠٢٤.

٢. إسماعيل رسول بابكر, حق مقاومة طغيان السلطة في فلسفة عقدية الدستور, مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٤, العدد ١, ٢٠٢٤.

٣. السعيد ملاح، باية بن جدي, الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة, مجلة البحوث السياسية والإدارية, المجلد ٧, العدد ١, ٢٠١٨.

٤. إيمان الرامي, الاحتجاج المغربي والخطاب السوسيولوجي, مجلة دراسات الصحراوية, المجلد ٩, العدد ١, جامعة طاهري محمد بشار, الجزائر, ٢٠٢٠.

٥. جواد اسحاقيان درجة و أحمد غازي توفيق حسين الشمري, مناهضة الاستبداد والطغيان بين القرآن الكريم والكتاب المقدس–دراسة مقارنة–, مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية, المجلد ١٤, العدد ٤, ٢٠٢٤.

٦. حميد حنون خالد, طغيان السلطة ومدى شرعية مقاومة المواطنين له, مجلة العلوم القانونية, المجلد ٢٥, العدد ١, كلية القانون, جامعة بغداد, ٢٠١٠.

٧. رائد شهاب أحمد, حقوق الإنسان في الدساتير العراقية: الانتهاكات ووسائل الرقابة الفاعلة, مجلّة الجامعة الإسلامية, المجلد ٢٤, العدد ١, العراق, ٢٠١٠.
٨. رماي مخلوف, المبادئ العامة لحرية التجمع السلمي والقيود المفروضة عليها: حق التجمع والتظاهر السلمي في العراق انموذجاً, مجلة الناقد للدراسات السياسية, المجلد ٥, العدد ٢, ٢٠٢١.
٩. سامر مؤيد عبد اللطيف و د. روافد محمد علي الطيار, التنظيم الدستوري للحق بمقاومة الطغيان, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٨ الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول, جامعة كربلاء, ٢٠٢٠.
١٠. سعد سلمان المشهداني و خميس علاوي حسين, الحركات الاحتجاجية في العراق–قراءة في احتجاجات تشرين ٢٠١٩, مجلة أداب الفراهيدي, المجلد ١٤, العدد ٤٩, القسم الثاني, العراق, ٢٠٢٢.
١١. شيت مصطفى خضر كاكه شين, ماهية الإضراب وحق ممارسته بين القيود والآثار–دراسة قانونية تحليلية–, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٠, العدد ٣٨, ٢٠٢١
١٢. طه رحلي سعاد, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات, مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانية, المجلد ١٨, العدد ٢, ٢٠١٩.
١٣. عامر عياش عبدو و أديب محمد جاسم, دور المؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان– دراسة مقارنة–, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والثقافية والسياسية, العدد ٦, ٢٠١٠.
١٤. عطاب يونس, دور المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في حماية الحقوق والحريات العامة, مجلة دفاتر السياسة والقانون, المجلد ١٢, العدد ١, جامعة أحمد دراية, ٢٠٢٠.
١٥. علي هادي حميدي الشكراوي، أركان عباس حمزة الخفاجي, دور القضاء في حماية الحق في حرية التظاهر السلمي, مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, العدد ١, السنة السابعة, ٢٠١٥.
١٦. عمار جعفر العزاوي, الثورة الليبية...الأسباب, التحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٥٠, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٥.

١٧. عقيل محمد عبد، هديل هاني صيوان, الحرِّيّات الفكرية في دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥–دراسة في ضمانات القانونيّة والسياسيّة, مجلة دراسات تاريخية, العدد ١٩, جامعة البصرة كليّة التربية للبنات, العراق, ٢٠١٥.
١٨. فراس عادل مطلك الزبيدي, الحق في مقاومة طغيان السلطات المستبدة, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٢, جامعة بابل, ٢٠١٩.
١٩. فراس عادل مطلك الزبيدي, الحق في مقاومة طغيان السلطات المستبدة, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد ٤٢, جامعة بابل, ٢٠١٩.
٢٠. محمد المصالحة و نوار عاصم ظاويط, الأحزاب السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٥–دراسة تحليلية–, مجلة اتِّحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي, المجلد ٤٤, العدد ٢, ٢٠٢٤.
٢١. مخلوف رملي, ضمانات حماية الأقليات المسلمة في القانون الدولي –تحديات وتجارب, مجلة الحقوق والحريات, المجلد ١٠, العدد ١, جامعة محمد خضير بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة, ٢٠٢٢.
٢٢. مصطفى سالم النجفي, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٨, ٢٠٠٨.
٢٣. مصطفى سالم النجفي, دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٨, ٢٠٠٨.

خامسًا: أبحاث منشورة على شبكة الإنترنت:

١. محمد تهامي, الرأي العام, دراسة متوفرة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
< https://political–encyclopedia.org>, last visited: 14–10–2023, time: 8:28 pm.
٢. غزوان جبار محمد, مفهوم الرأي العام وتعريفه, محاضرة ألقيت على طلبة كلية الآداب, قسم الإعلام, منشورة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://uomustansiriyah.edu.iq>, last visited: 14–10–2023, time: 7:31 pm

٣. بريز الرضي محمد تيراب, أنواع الرأي العام وتقسيماته, ٢٠٢٢, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

< https://portal.arid.my>, last visited:14-10-2023, time: 8:08 pm

٤. قاسم حسين السعدي, الرأي العام, محاضرات ألقيت على طلبة كلية الأداب, قسم الإعلام, المرحلة الثالثة, جامعة بابل, منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

< https://cdnx.uobabylon.edu.iq>, last visited: 14-10-2023, time: 8:18 pm

٥. قلواز إبراهيم, ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://www.ahewar.org>, last visited: 18-10-2023, time: 12:53 am

٦. خالد عليوي العرداوي, مدى مطابقة تشريعات الأحزاب السياسية في العراق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان, دراسة منشورة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<www.fcdrs.com>, last visited: 17-10-2023, time: 12:05 am

٧. ليلى ذر لطيف, دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديمقراطى العربى, ٢٠٢٢, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://marsaddaily.com>, last visited: 16-10-2023, time: 3:02 pm

٨. علي حسون لعيبي, منظمات المجتمع المدني في العراق في التحولات الديمقراطية, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<http://www.alrafedien.com>, last visited: 17-10-2023, time: 10:46 am

٩. علي الدين هلال, ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر, مجلة آفاق استراتيجية, العدد ٥, ٢٠٢٢, ص١, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

< https://idsc.gov.eg>, last visited: 18-10-2023,time: 12:26 am

١٠. ليلى ذر لطيف, دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديمقراطي العربي, ٢٠٢٢, بحث منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:

<https://marsaddaily.com>, last visited: 16-10-2023, time: 3:02 pm

١١. غريغوري ج. كروتشيك و شيفان فاضل, كيف أصبحت الأقليّات في العراق بيادق سياسية لكل من الأكراد والعرب, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://amwaj.media>, last visited: 10-7-2024, time 5:14 pm
١٢. عمرو هاشم ربيع, الأحزاب واستراتجية حقوق الانسان, ٢٠٢٢, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://www.shorouknews.com>, last visited: 18-10-2023, time: 6:16 am
١٣. إيمان علي, "القائمة الوطنية" بر الأمان لتمثيل أكبر للأحزاب داخل برلمان ٢٠٢١.. الانتخابات على النظام الفردي تكشف ضمان ٤ أحزاب تمثيل صوتهم من خلالها.. والوفد يحصد ٥ مقاعد من أصل ٢٦ نائبا ممثلا والتجمع يضيف له مقعدا واحدا, ٢٠٢٠, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://www.youm7.com>, last visited: 18-10-2023, time: 8:29
١٤. عبد الرحمن عادل, الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط, ٢٠٢١, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://capitalforum.net>, last visited: 18-10-2023, time: 9:11 am
١٥. حسين الزهيري, الحكومة العراقية حريصة على حماية حقوق الأقليّات, منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://www.moj.gov.iq>, last visited: 16-10-2023, time: 01:01 pm
١٦. منار الزبيدي, وسائل الإعلام وتأثيرها على السلم المجتمعي.. العراق نموذجاً, ٢٠٢٠, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://ijnet.org>, last visited: 17-10-2023, time: 9:46 am
١٧. محمد شوقي عبد العال, المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بين الغايات المعلنة وآفة التسييس, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِ الآتي:
<https://hrightsstudies.sis.gov.eg>, last visited: 18-10-2023, time: 1:59 pm

١٨. سارة المغربي, صحافة الأقليّات في مصر, دراسة على عينة من صفحات الفيسبوك المعينة بالبدو, أهالي النوبة, أهالي سيوة, دراسة منشورة على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://ejsc.journals.ekb.eg>, last visited: 18-10-2023, time: 5:50 am
١٩. ياسر أبو معيلق, الاحتقان الطائفي "قطعة في فسيفساء" الثورة المضادة, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://www.dw.com>, last visited: 19-1-2024, time: 9:04 pm
٢٠. محمد مندور, رؤى تجريم الدولة المصرية لحرية تعبير الأقليّات وتوظيف القضايا ازدراء الاديان, رواق عربي, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://cihrs-rowaq.org>, last visited:18-10-2023, time: 2:30 am
٢١. شملان يوسف العيسى, الثورات العربية والأقليّات, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<https://alwatan.kuwait.tt>, last visited: 12-2-2024, time: 3:05 pm
٢٢. عبد الهادي عباس, حق الإنسان في مقاومة القوانين الجائرة, مقال منشور على الرابط الإلكترونيِّ الآتي:
<http://maaber.05megs.com>, last visited: 20-10-2023, time: 3:43 pm

فهرس المحتويات

مقدمة: ١
المطلب الأوَّل: ضمانات سياسيّة عن طريق وسائل سلميّة لحماية حقوق الأقليَّات..... ٤
الفرع الأوَّل: الرأي العام ٤
الفرع الثاني: دور وسائل رأي العام في حماية حقوق الأقليَّات في العراق ومصر ١٧
المطلب الثاني: الضمانات السياسيّة لحماية حقوق الأقليَّات عن طريق وسائل غير سلميّة ٢٧
الفرع الأوَّل: الوسائل غير السلميّة الإيجابية ٢٧
الفرع الثاني: الوسائل غير السلميّة السلبية ٣١
فهرس المحتويات:..... ٥١